وزارة التعليم العالـي والبحث العلمي

جامعة العربي التبســي - تبسة

كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية، و علوم التسيير

قسم:علوم التسيير

الرقم التسلسلي:.....2022 /

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي (ل م د)

التخصص:إقتصاد كمي

المذكرة موسومة بـ:

مساهمة القطاع الفلاحي في التنويع الاقتصادي في الجزائر

دراسة قياسية وتحليلية خلال الفترة 1990-2019

من إعداد:

- مناعي حمزة عبد الرحمان
- ساهي ابتسام

إشراف الأستاذ:

-بن صغير فاطمة الزهراء

الاسم و اللقب	الرتبة العلمية	الصفة
شتوح نور الدين	أستاذ محاضر –أ-	رئيسا
بن صغير فاطمة الزهراء	أستاذ محاضر –ب-	مشرفا و مقررا
بوراس نادية	أستاذ محاضر –أ-	عضوا مناقشا

السنة الجامعية:

2022-2021

الإهداء

قال تعالى:(قل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون) صدق الله العظيم

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك... ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك ... ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك...ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك

الله جل جلاله

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ...ونصح الأمة...إلى نبي الرحمة ونور العالمين

سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم إلى من كلله الله بالهيبة والوقار ...إلى من علمني العطاء بدون إنتظار

إلى من أحمل إسمه بكل إفتخار...أرجو من الله يحفظك ويديم لك الصحة والعافية

في اليوم ... والغد... وإلى الأبد

والدي العزيز – حفظه الله

إلى ملاكي وسراج ظلامي في الحياة ...إلى معنى الحب وإلى مهنى الحنان والتفاني

إلى روح التضحية دون استسلام...إلى بسمة الحياة وسر الوجود

إلى أغلى الأحباب أمي

إلى رفقاء الروح الإخوة والأخوات

إلى الذين حملوا أقداس رسالة الحياة إلى الذين مهدوا لنا طريق العلم والمعرفة

أساتذتنا الكرام

شكر وعرفان

أول من يشكر ويحمد أناء الليل وأطراف النهار ،هو العلي القهار الأول والظاهر والباطن

من أغرقنا بنعم لا تعد ولا تحصى ،

وأغدق علينا برزقه الذي لا يفنى فله جزيل الحمد والثناء

لله الحمد كله والشكر كله

أن وفقنا وألهمنا الصبر من أجل إنجاز هذا العمل المتواضع

كما نرفع الشكر للأستاذ" بن صغير فاطمة الزهراء" التي ساعدتنا على انجاز هذا العمل متمنين لها دوام الصحة والعافية

نقدم شكرنا لكل طاقم وموظفي وأعضاء أسرة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

جامعة تبسة

كما نتقدم بالشكر لزملائنا في الدراسة على الدعم والتحفيز

وفي الأخير لا يسعنا القول إلا ندعو الله عز وجل أن يرزقنا السداد والعفاف والغنى الحمد لله رب العالمين.

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على المفاهيم الأساسية لكل من القطاع الفلاحي والتنويع الاقتصادي، وإبراز مدى مساهمة القطاع الفلاحي في التنويع الاقتصادي، بالاستعانة ببيانات سنوية ممتدة خلال الفترة (1990–2019)، وللوصول إلى نتائج تم صياغة العلاقة بين متغيرات القطاع الفلاحي والتنويع الاقتصادي، تم الاستعانة بمنهجية الانحدار الذاتي ذي الإبطاء الموزع ARDL بالتطبيق على برنامج Eviews10، حيث وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين نفقات تجهيز القطاع الفلاحي والتنويع الاقتصادي في المدى الطويل، وبفرض ثبات المتغيرات الأخرى، عندما تزيد نفقات التجهيز بوحدة واحدة تؤدي إلى زيادة تقدر بـ1.23 وحدة في التنويع الاقتصادي، وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: القطاع الفلاحي، التنويع الاقتصادي، الانحدار الذاتي ذي الإبطاء الموزعARDL، الجزائر.

Abstract:

This study aims to identify the basic concepts of each of the agricultural sector and economic diversification, and to highlight the extent of the contribution of the agricultural sector to economic diversification, using annual data extended during the period (1990-2019). Using the Autoregressive Distributed Deceleration ARDL methodology, applied to the Eviews10 program, where the study concluded that there is a direct relationship between the expenses of processing the agricultural sector and economic diversification in the long run, and assuming the stability of other variables.Processing expenses increase by one unit leads to an estimated increase of 1.23 units In economic diversification, this is consistent with economic theory

Key words: Agricultural sector; economic diversification; distributed deceleration autoregressive (ARDL); Algeria.

الفهرس العام

العنوان	الصفحة
إهداء	
شكر	
فهرس المحتويات	
فهرس الجداول	
فهرس الملاحق	
مقدمة عامة	أ-ب-ج-د
الفصل الأول: أساسيات حول التنويع الاقتصادي والقطاع الفلاحي في الجزائر	
تمهيد الفصل الأول	5
المبحث الأول: القطاع الفلاحي كآلية للتنويع الاقتصادي في الجزائر	6
المطلب الأول: القطاع الفلاحي في الجزائر بين النظرية والتطبيق	6
المطلب الثاني: التنويع الاقتصادي في الجزائر	18
المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية للقطاع الفلاحي والتنويع الاقتصادي	27
المطلب الأول: الدراسات السابقة	27
المطلب الثاني: علاقة الدراسة بالدراسات السابقة	29
خلاصة الفصل	33
الفصل الثاني: الدراسة القياسية لأثر القطاع الفلاحي على التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2019	
تمهيد الفصل الثاني	34
المبحث الأول: الإطار النظري لمنهجية الدراسة	35
المطلب الأول: اختبارات تحديد الإستقرارية	35
المطلب الثاني: ماهية نموذجARDL	39
المبحث الثاني: الإطار التطبيقي للدراسة	44
المطلب الأول: التعريف بمتغيرات الدراسة	44
المطلب الثاني: تقدير النموذج الرياضي	45
خلاصة الفصل	53
خاتمة	55
المراجع والمصادر	60
الملاحق	65

فهرس الجداول

فهرس الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1	مكانة الفلاحة في البرامج التنموية الجزائرية (2001-2014)	11
2	هيكل الغلاف المالي الموجه لدعم الفلاحة (2001-2004)	14
3	تطور المساحة الزراعية وكميات إنتاج الخضر الجافة خلال الفترة (2000-2018)	15
4	معطيات تطور المساحة الزراعية وإنتاج الجبوب خلال الفترة (2000-2018)	16
5	المساحة الزراعية بالهكتار وإنتاج الخضر بالقنطار خلال الفترة (2000-2018)	17
6	تطورات المساحة الزراعية وكذا إنتاج المزروعات الصناعية خلال الفترة (2000-2018)	18
7	أهمية التنويع الاقتصادي بالنسبة للنمو وبالنسبة للإقتصاديات النفطية	21
8	تطورات القطاع الفلاحي بدلالة الناتج pib خلال الفترة (1990-2019)	26
9	تطورات القيمة المضاقة لقطاع الصناعة بدلالة السنوات خلال الفترة (1990-2019)	28
10	تطورات القيمة المضافة لقطا الخدمات والتاج الإجمالي بدلالة السنوات خلال الفترة (1999-2019)	29
11	يوضح العلاقة بين الدراسة الحالية والدراسات الأجنبية	34
12	يوضح العلاقة بين الدراسة الحالية والدراسات العربية	35
13	يوضح العلاقة بين الدراسة الحالية والدراسات المحلية	37
14	تعريف بمتغيرات الدراسة	50
15	نتائج اختبار الإستقرارية	51
16	نتائج اختيار الحدودBounds test	52
17	معاملات تقدير ARDLفي الأمد Long run	53
18	نتائج معاملات تقدير ARDL في الأمد القصيرshort run	54
19	نتائج اختبارات فحص النموذج	56

فهرس الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	تطور الاهمية النسبية للفلاحين ضمن المخططات التنموية للفترة(2001-2014)	12
02	تطور مساحة خلال الفترة (2000-2018)	15
03	إنتاج البقول الجافة خلال الفترة (2000-2018)	15
04	تطور مساحة وإنتاج الحبوب خلال الفترة(2000-2018)	16
05	انتاج الحبوب بالقنطار	16
06	تطورات المساحة الزراعية بالهكتار	17
07	تطورات انتاج الخضر بالقنطار	17
08	تطور إنتاج المزروعات الصناعية خلال الفترة (2000-2018)	19
09	تطور مساحة المزروعات الصناعية خلال الفترة(2000-2018)	19
10	منحنى لورينز للتضارب في الدخل	23
11	مساهمة القيمة المضافة لقطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي(1990-2019)بالمليون دولار	27
12	مساهمة القيمة المضافة لقطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي(1990-2019).بالمليون دولار	28
13	مساهمة القيمة المضافة لقطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي(1990-2019).بالمليون دولار	30
14	قيم معايير المعلومات عند مختلف النماذج	52
15	نتائج اختبار CUSUM	57

المقدمة

مقدمة عامة

تعد الجزائر من بين الدول الريعية والتي عانت من الآثار السلبية لانخفاض أسعار البترول في السوق العالمية، حيث أصبح من الصعب مواجهة عجز الميزانية المستمر والذي كان له اثر مباشر على تراجع مستويات حجم الاستثمار في العديد من القطاعات، وعدم توفير الأرضية المناسبة والملائمة لتمويل التنمية على المدى البعيد . وهذا ما جعل الجزائر تبحث عن مصادر دخل جديدة خارج قطاع المحروقات وهذا لتفادي الوقوع في مصيدة المرض الهولندي، كما يعد القطاع لفلاحي في الجزائر من بين القطاعات التي تحظى باهتمام واسع ، نظرا لما تزخر به الجزائر من إمكانيات فلاحيه كبيرة ومتنوعة مما يجعل فرص تحقيق الأمن الغذائي متاحة تحتاج فقط لروية إستراتيجية جيدة وتثمين لهذه القدرات في إطار سياسة فلاحيه منتهجة مبنية على قاعدة بيانات سليمة.

ومن أجل تحقيق تنمية اقتصادية عن طريق مساهمة القطاع الفلاحي كمصدر من مصادر التنويع الاقتصادي وذلك من أجل تحقيق زيادة في الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد منه ، وبهذا تستطيع توفير مناصب شغل لمختلف الفئات للحد من البطالة أو التقليل منها، بحيث اتجهت الجزائر عدة إصلاحات، من بينها عدة برامج وسياسات لدعم وتشجيع القطاع الخاص للاستثمار في مختلف الأنشطة الزراعية، وهذا لغرض تنمية كل المناطق مما يسمح للجزائر بتنويع ومحاولة اللحاق بركب الدول المتطورة بتوفير مصادر إيرادات جديدة .

1-الإشكالية:

وعليه ومما سبق ذكره تتمحور إشكالية الدراسة في السؤال التالي:

- **ما مدى مساهمة القطاع الفلاحي لتحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر؟**

1-1-الأسئلة الفرعية:

- ما المقصود بالتنويع الاقتصادي ؟
- ماهي أهم مجالات التنويع الاقتصادي في الجزائر ؟
- ما مدى أهمية لقطاع الفلاحي ضمن المؤشرات الاقتصادية؟
- إلى أي مدى نجحت الجزائر في تنويع قاعدتها الإنتاجية؟

2-فرضيات الدراسة:

- ✓ الاعتماد على قطاع الفلاحة يمكن أن يخلق فرص لتنويع الاقتصاد الجزائري؛
- ✓ قطاع الفلاحة أهم مجال للتنويع للإقتصادي في الجزائر لما تمتلكه ثروات هائلة ؛

- ✓ يلعب قطاع الفلاحة دورا مهما ضمن المؤشرات الاقتصادية وذلك راجع إلى الاستراتيجيات التنموية المتخذة من طرف الدولة؛
- ✓ المشاريع التنموية التي وضعتها الجزائر من اجل الخروج من دائرة الاعتماد على المورد الواحد بإستطاعتها التخفيف من حدة المرض الهولندي الذي اجتاحها ؛

3-مبررات اختيار موضوع الدراسة:

إن السبب الجوهري لإختيار هذه الدراسة أهميته البالغة للدول العربية عامة والجزائر خاصة ،حيث ان قطاع الفلاحة من اكثر القطاعات التي تجلب إيرادات معتبرة للدول مع تحقيق امن غذائي للشعوب لذا ارتينا:

-تسليط الضوء على موارد القطاع الفلاحي في الجزائر؛

-إظهار الإمكانيات التي يتوفر عليها القطاع الزراعي لمواجهة التحديات والأزمات التي تواجه اقتصاد الجزائر إضافة إلى توضيح الأهمية النسبية لقطاع الفلاحة في هيكل الإقتصاد الوطني؛

وان بإمكانية الجزائر استغلال القطاع الفلاحي لتنويع الاقتصاد والخروج من التبعية لقطاع المحروقات.

-أهداف الدراسة:

-الوقوف على أهمية التنويع الاقتصادي بالخروج من دائرة الاعتماد على مورد واحد

-توضيح أهم الفرص والإمكانيات الجزائرية في مجال القطاع الفلاحي أو دور القطاع الفلاحي في تفعيل التنوع الاقتصادي لمواجهة الأزمات

-تسليط الضوء على أهمية القطاع في إحداث تنمية اقتصادية

-محاولة لدراسة مدى مساهمة القطاع الفلاحي في التنويع الاقتصادي وإبراز أهمية القطاع

5-أهمية الدراسة :

تتجلى أهمية البحث في كون الجزائر كغيرها من الدول النامية تطمح إلى تحقيق التوازن في اقتصادها، عن طريق الاستعانة بمختلف القطاعات الاقتصادية بما في ذلك القطاع الفلاحي ،المعروف بتوفره على ثروات هائلة، وسعيا منها لتحقيق الاكتفاء الذاتي وتقليل من التبعية الاقتصادية الغذائية ،

وكذا للتقليل من فاتورة الاستيراد من للعالم الخارجي لخلق تنمية شاملة مبنية على تنوع إقتصادي ، وكذا كون هذا الموضوع ذو أهمية بارزة وبالغة على الساحة الدولية والإقليمية باعتباره كتحدي للجزائر التي تعاني أزمات إقتصادية بسبب إعتمادها على المورد الناضب للتقليل من المشاكل الاقتصادية

6-حدود الدراسة

-الإطار الزمني: تم في هذه الدراسة الاعتماد على مجموعة من البيانات الممتدة من الفترة(1990-2019)

-الإطار المكاني: تم في هذا البحث دراسة مساهمة القطاع الفلاحي في دولة الجزائر.

7-منهج الدراسة:

تستند هذه الدراسة إلى استخدام المنهج الوصفي التحليلي كركيزة أساسية لتوضيح أهداف البحث كذلك المنهج القياسي عن طريق تقدير واختبار النموذج على اعتبار القطاع الفلاحي كأداة للتنويع الاقتصادي الذي مفاده تحقيق التنمية خارج قطاع المحروقات.

والمنهج التحليلي لغرض جمع البيانات ووصفها وتحليلها، استنادا بمعطيات موقع البنك الدولي للدول عينة الدراسة،واستخدام الطرق القياسية لهدف الوصول إلى نتائج تمكن من اختبار فرضيات الدراسة وتحقيق هدفها،اعتمادا على معطيات الجزائر وإستخدام برنامجEViews10.الإقتصادي

8-هيكل الدراسة:

لمعالجة إشكالية الدراسة والاحاطة بكل جوانب الموضوع ،قمنا بتقسيم الدراسة وفق خطة منهجية شاملة تم الاعتماد على تطبيق طريقة IMRADحيث تضمنت على فصلين هما: الفصل الأول كان بعنوان إستراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر بالاعتماد على التنمية الفلاحة قسم لمبحثين تضمن المبحث الأول مطلبين تم التكلم فيهما على القطاع الفلاحي والتنويع الاقتصادي في الجزائر ودرسناهما من كل الجوانب، أما المبحث الثاني فجاء فيه الدراسات السابقة العربية والأجنبية وعلاقتهما بالدراسة. وبالنسبة للفصل الثاني كان بعنوان الدراسة القياسية لأثر القطاع الفلاحي على التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2019 بمبحثين تضمن المبحث الأول الإطار النظري والأدوات المستخدمة في الدراسة(ARDL) والمبحث الثاني عرض ومناقشة النتائج. وانتهت الدراسة بخاتمة ذكر فيها أهم الاستنتاجات التي استخلصت من خلال مختلف مراحلها.

9-مرجعية وصعوبة الدراسة:

لكل دراسة صعوبات و هذه لاتخلو كغيرها من الصعوبات بحيث تمحورت الصعوبة في :

-الجانب النظري: ارتكزت الدراسة على مجموعة من المقالات وأطروحات الدكتوراء ورسائل الماجستير والكتب على ان هذه الأخيرة مفتقرة بغض الشئ خاصة الكتب المعالجة لموضوع التنويع الاقتصادي وعلاقته بالقطاع الفلاحي بصفة محددة بإعتبار موضوع الدراسة متجدد على مدي العصور إضافة غلى جل مراجع الدراسة ارتكزت على المقالات

- الجانب التطبيقي: وجود صعبوبة في جمع المعطيات إضافة إلى عدم التحصل على جميع إحصائيات الثروة الحيوانية بالقطاع الفلاحي الجزائري مما وجب الاكتفاء بإحصايات الثروة الزراعية فقط .

الفصل الأول:

أساسيات حول التنويع الاقتصادي والقطاع الفلاحي في الجزائر

تمهيد الفصل

يعتبر القطاع الفلاحي قطاعا حساسا،نظرا للدور الحيوي الذي يقوم به في تحقيق تنمية الاقتصادية، فالجزائر من بين الدول التي تسعى جاهدة لتطوير هذا القطاع أكثر نظرا لتوفرها على إمكانيات طبيعية وبشرية معتبرة، بالاستغلال الأمثل لهذه الثروات تستطيع إيجاد مصادر دخل جديدة، للتقليل من اعتمادها على المورد الوحيد وتبني سياسات اقتصادية الهدف منها إعادة هيكلة الاقتصاد ورفع مستوى مساهمة القطاعات البديلة في الناتج المحلي، مما يسمح للجزائر بخلق قنوات كفيلة تؤدي إلى تنويع اقتصادي مستدام، وفي ظل هذه الأهمية سعت أغلب الدول معتمدة على خبرات وكفاءات اقتصاداتها في تحقيق درجة مقبولة من التنويع الاقتصادي

وعليه ومن خلال ما تم لنا ذكره سوف نتطرق في هذا الفصل إلى التعرض إلى أهم النقاط التي تخص القطاع الزراعي وعلاقته بالتنويع الاقتصادي في الجزائر وذلك من خلال المباحث التالية:

- **المبحث الأول:** دور القطاع الفلاحي كآلية للتنويع الاقتصادي في الجزائر؛
- **المبحث الثاني:** الأدبيات التطبيقية.

المبحث الأول: دور القطاع الفلاحي كآلية للتنويع الاقتصادي في الجزائر

يبرز القطاع الفلاحي كأحد أهم البدائل خارج قطاع المحروقات الذي ساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر، وبما تملكه من إمكانيات يمكن أن تجد في قطاع الفلاحة البديل الحقيقي الذي بات التعويل عليه أمر ضروري، كميكانيزم للتنويع للاقتصادي بعد الاعتماد الأحادي وما خلفه من أزمات، وبالتالي فضرورة التحرك والبحث عن مصدر اقتصادي جديد ومنوع يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء [1]. مؤكدين أن الفلاحة تشكل الحل الأمثل والواقعي لمواجهة هذه الأزمة.

المطلب الأول: القطاع الفلاحي في الجزائر بين النظرية والتطبيق

1-1- ماهية القطاع الفلاحي: تعتبر الفلاحة من الأنشطة القديمة التي مارسها الإنسان ولا يزال يحافظ على ممارستها،فتطور طرقها ووسائلها بتطور حياة الشعوب نظرا لأهميتها ووزنها في اقتصاد الدول .

1-1-1--تعريف الفلاحة (الزراعة): إن كلمة الزراعة مشتقة من كلمةAGRE أي الحقل أو التربة وكلمةCULTUREأي العناية و الرعاية وهي العملية التي من خلالها يقوم الانسان بضبط الانظمة الإيكولوجية لتلبية الاحتياجات الغذائية لنفسه ومجتمعه

وهذا يعني كل الخبرات والأنشطة المتعلقة بزراعة التربة، وبشكل عام كل عمل على البيئة الطبيعية (وليس فقط الأرض) للزراعة وجمع الكائنات الحية (النباتات والحيوانات أو الفطريات أو الميكروبات) المفيدة للبشر . في الاقتصاد، الاقتصاد الزراعي تعرف باعتبارها القطاع الذي تتمثل مهمته في إنتاج الدخل المالي من استغلال الأرض (الزراعة)، والغابات والبحر والبحيرات والأار (تربية الأحياء المائية والصيد)، وحيوانات المزرعة (الثروة الحيوانية) والحياة البرية (الصيد). في الممارسة العملية، وترجيح هذه العملية مرتبطة بتوافر الموارد ومكونات البيئة الطبيعية الحيوية والبشرية. ويرتبط الإنتاج والتوزيع في هذا اال ارتباطا وثيقا . بالاقتصاد السياسي [2]".

توجد العديد من المحاولات الخاصة بإيجاد تعريف موحد للفلاحة بحيث تم تعريفها على أنها مجموع الأنشطة المنتجة التي يقوم بها الفلاحون للنهوض بعملية الإنتاج النباتي والحيواني وذلك بقصد ضمان العيش الكريم للإنسان،

ومن أهم التعاريف الفلاحة نجد الآتي :في بعض المعاجم اللغوية القديمة:"الفلاح بمعنى يفلح الأرض أي يشقها، أو يقصد أيضا صناعة من فروع الطبيعيات، وهي النظر في النبات من حيث تنميته ونشؤه بالسقي

---

[1] محمد هاني، ملتقى علمي وطني تحت عنوان **قطاع الفلاحة في الجزائر الواقع والآفاق**، منظم يوم 11 مارس 2021م، بجامعة العقيد اكلي محمد اولحاج–البويرة– الجزائر ، ص89 90

[2] عن الموقع الالكتروني www.mohamedrabeea.ne تمت الاطلاع عليه : 03/13 /2022.

والعلاج وتعهده بمثل ذلك، وأيضا هي علم تعرف منه كيفية تدبير النبات من بدء كونه إلى تمام نشوئه، وهذا التدبير إنما هو إصلاح الأرض بالماء وحمايتها بالسماد والمواد العضوية وغيرها[1]"

1-1-2-تعريف الزراعة حسب USI[2]"وهويركز على المفهوم الزراعة إذا يتعلق خاصة بالمواد الطبيعية والبحوث والتدريب والإرشاد والإمدادات بمستلزمات الإنتاج الزراعي وإنتاج المحاصيل والثروة الحيوانية"

كما تعرف أيضا على أنها علم وفن صناعة وإنتاج المحاصيل الزراعية النباتية والحيوانية النافعة للإنسان علم لأنها تعتمد وتقوم على إجراءات وقواعد معينة وفن لأها قائمة بشكل أساسي على مهارات الفلاح على الإبداع والابتكار في هذا المجال.

تعريف آخر الفلاحة :إضافة إلى التعريفات السابقة يمكن استنتاج ، نلاحظ بأنه كلمة الفلاحة والزراعة لهما نفس المعنى وعندما نقول مثلا المساعدات المالية المخصصة للقطاع الفلاحي او الزراعي فإنها تعني نفس الشيء.

فالجزائر تتبع إستراتيجيات فلاحيه تنموية منذ الاستقلال تهدف لمعالجة جل المشاكل التي يعاني منها القطاع وتعمل على تفعيل دوره في مختلف السياسات الاقتصادية والاجتماعية[3].

1-2-أهمية القطاع الفلاحي: يحظى القطاع الفلاحي بأهمية بالغة ومكانة كبيرة في الاقتصاد من خلال ما يوفره من متطلبات ضرورية لحياة الإنسان، وباعتباره منطلق النمو للعديد من الاقتصاديات الدول وتتعاظم أهميتها بصفة خاصة للدول النامية المعتمدة على الزراعة، لمساهمتها ودورها في مختلف مجالات الحيات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والبيئية من حيث مدخلاتها ومخرجاتها ونذكر من أهمها[4]:

-توفير الاحتياجات الغذائية؛

-توفير الموارد النقدية بالعملات الصعبة ؛

-تحقيق النمو في القطاعات الأخرى كالقطاع الصناعي مثلا؛

-تقليص أو سد الفجوة الغذائية؛

-ترقية مجال الصناعات الغذائية؛

-المساهمة في عملية التشغل وتقليص البطالة ؛

-المساهمة في التوازن بين الريف والحضر؛

---

[1]عن الموقع الالكتروني www.mohamedrabeea.ne تمت الاطلاع عليه : 03/13 /2022.

[2]عياش خديجة ،**سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر مذكرة ماجستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية** ،تخصص التنظيم السياسي والإداري ،كلية العلوم السياسية والإعلام جامعة الجزائر 3، الجزائر ، 2010 ص 18

[3]محمد هاني مرجع سبق ذكره، ص18

[4]هبول محمد،**السياسات الزراعية وإشكالية الأمن الغذائي في الجزائر**، دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة الجزائر3 ،الجزائر ،2019 ،ص ص 14-15

-الدور السياسي والتوازن البيئي.

1-2-1-خصائص الفلاحة: تتميز الفلاحة بجملة من المميزات، ومن أهمها ما يلي:

-ضخامة نسبة رأس المال الثابت في الفلاحة: تقدر نسبة رأس المال الثابت في الفلاحة بحوالي ثلثي مجموع الأموال المستغلة، حيث أن الجزء الأكبر من رأس المال لا يتغير مع تغير الإنتاج وهذا ما يودي إلى صعوبة إجراء أي تعديل أو تحويل في الإنتاج إلى إنتاج آخر،أي أن الفلاح يتحمل التكاليف الثابتة سواء استغل أرضه أو لم يستغلها [1].

-طول دورة الناتج الفلاحي: إن فترة الانتظار في الفلاحة بين بدء تشغيل عوامل الإنتاج وبين الحصول على الإنتاج طويلة. فمثلا القمح لا يثمر قبل ستة أشهر والنخلة بعد ثماني سنوات. أي دورة الناتج الفلاحي طويلة لكن الفلاح لا يلبي طلبات تلقاها، فهو لا ينتج لسوق حاضرة بل لسوق مستقبلية مجهولة المعالم خاصة في غياب عنصر التكنولوجيا.

-صعوبة تحديد التكاليف المتغيرة: يتعذر على الفلاح معرفة مدى النقص أو الزيادة التي يجب إجراءها على التكاليف المتغيرة ،إذا ما إن أراد أن يزيد أو ينقص من إنتاج المحاصيل التي ارتفع سعرها او انخفض فالعرض في حالة محصول واحد أكثر مرونة بكثير من العرض في جملة المحصول الفلاحي بوجه عام وخاصة العرض الذي يترتب عليه انخفاض السعر[2].

-ارتفاع عنصر المخاطرة في الفلاحة في نتيجة التقلبات المناخية: تؤثر العوامل المناخية على الفلاحة أكثر مما توثر على الصناعة التي تخضع لسيطرة الإنسان المطلقة، ولهذا يصعب على الفلاح تلبية جميع الشروط للنمو أو التنبؤ بمقدار ومصير إنتاجه وعلى هذا الأساس فالعوامل الطبيعية كالجفاف والفيضانات والبرد والثلوج وغيرها من الآفات الفلاحية تمنع إقامة توازن بين التكاليف الحدية والإنتاج الحقيقي[3].

-الموسمية: بسبب موسمية بعض المنتجات وتعلقها بظروف مناخية معينة، وهو ما يسبب في نشوء فائض في عرض السلعة في فترة الإنتاج، ونقصه خارج هذه الفترة وهنا تصبح طرق الحفظ مثل التخزين والتصنيع ضرورية لتنظيم العرض واستقراره وهذا ما يطيل قنوات التسويق ويزيد التكاليف.

-ارتباط إدارة النشاط الفلاحي بالحياة الفلاحية: تتأثر الكفاءة الإنتاجية الفلاحية بعوامل عدة أهمها نوع الحيازة الفلاحية حيث تتحسن هذه الكفاءة بشكل كبير إذا كان الحائز مالكا أم مستأجرا هو من يدير النشاط حيث

---

[1] عبد الوهاب مطر ،**أسس ومبادئ الاقتصاد الفلاحي** ،مطبعة العالي ،ط1 ،العراق ، 1999،ص 37.

[2] زهير عماري، **تحليل اقتصادي قياسي لأهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي الجزائري خلال الفترة 1980 - 2009** أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، جامعة بسكرة، **الجزائر**، 2013-1014 ،ص 53.

[3] عبد الوهاب مطر، مرجع سبق ذكره، ص43

يودي ذلك إلى اعتناء الحائز باستثماراته، وصيانتها باستمرار وإدامتها على أفضل وجه ممكن إضافة إلى نوع النشاط الفلاحي مثلا كوسيلة لتعظيم صافي الدخل الفلاحي.

-**ارتفاع الأهمية النسبية للأرض الفلاحية:** تتصف الأرض باعتبارها أحد أهم العوامل الإنتاج الفلاحي بالندرة حيث يصعب تغيير صفاتها من حيث زيادة مساحتها إلا برفع التكاليف الاستثمارية، كما لا يمكن استبدالها بعناصر إنتاجية أخرى إلا في حدود ضيقة جدا جديدة[1]

1-3-أنواعها:يمكن التمييز بين أشكال الممارسات الزراعية من حيث البعد الكمي والكيفي فنجد[2]:

1-3-1- من حيث البعد الكمي: أي التركيز على كمية المتنوج في رقعة جغرافية معينة وينقسم إلى:

- **الزراعة التقليدية:** هي نظام إنتاج زراعي يتميز بضعف المردود يطبق على مساحات زراعية شاسعة، منتشرة خصوصا في الدول النامية والأقل نموا، و يشغل يد عاملة كثيرة محدودة الوسائل والأدوات.
- **الزراعة المكثفة:** التكثيف الزراعي يتم عن طريق تعظيم الإنتاج لوحدة المساحة من الأرض أو وحدة المتر مكعب من الماء أو كلهما. غير انه في بعض الحالات يعتبر تكثيف إنتاجية عنصر العمل ورأس المال من عوامل التكثيف الزراعي[3].

1-3-2- من حيث البعد الكيفي: ويقصد بالبعد الكيفي تدارك الأضرار البيئية ومالها من تأثيرات سلبية على الموارد الطبيعية والبشرية الناجمة عن الممارسات التي هدفها اقتصادي بحث دون مراعاة الانعكاسات على الجانب الاجتماعي والايكولوجي[4].

- **الزراعة البيولوجية:** هي نظام إنتاجي شامل يقوم على استعمال الموارد الطبيعية والحد من استخدام الأسمدة والمبيدات الكيماوية الصناعية وكذا يستبعد الاستنساخ ، ولها عدة مميزات نذكر منها:
  - ✓ تقضي على بعض المخاطر الصحية الناجمة عن المدخلات الكيميائية؛
  - ✓ تقضي على مخاطر التلوث المياه الجوفية ، وكذا الثروة الحيوانية والنباتية للمنطقة المزروعة؛
  - ✓ ارتفاع سعر المنتج بحكم انه خال من كل المخاطر ، وبحكم الطلب المتزايد على المنتجات النظيفة"Bio"، مما يقلل من التدفقات السلعية الأخرى؛

الزراعة البيولوجية تستهلك بنسبة 20 %اقل من المياه، وذلك حسب دراسة لايكولوجي(Davidpimentel)من جامعة(university Cornell) بنيويورك.

---

[1] عبد الوهاب مطر، مرجع سبق ذكره، ص ص، 44- 45

[2] ياسين ميكو ،**تعثر مفاوضات التجارة العالمية وانعكاساتها على تطور المبادلات التجارية الدولية في القطاع الزراعي . دراسة حالة بعض البلدان الناشئة(الهند والبرازيل)**. ،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتور الطور الثالث في العلوم التجارية ،2016 ، ص ص7- 11.

[3] المركز الوطني للمعلومات للجمهورية العراقية، مادة معلوماتية عن الأمن الغذائي، افريل2009 ،ص7.

[4] خنفر مانع، **الدور المنوط بالقطاع الزراعي الجزائري في تحقيق التنمية المستدامة**، رسالة ماجستيرفي اقتصاد البيئة ،2009،ص 20.

- **الزراعة المستدامة:** الزراعة المستدامة هي الإدارة الناجحة للموارد الطبيعية التي تسمح للزراعة بتلبية التغيرات في الاحتياجات البشرية مع الحفاظ على هذه الموارد أو الزيادة منها إذا أمكن ذلك و تفادي تدهور البيئة.[1]

أما منظمة الأغذية والزراعة(FAO) فقد عرفت الزراعة المستدامة بأنها" إدارة وصيانة الموارد الطبيعية الأساسية بحيث تضمن المؤسسات والتقنيات المتطلبات الإنسانية الحالية والمستقبلية. بغض النظر عن التعريفات السابقة، فان أي نظام زراعي مستدام يجب أن يلبي الشروط التالية مجتمعة مع بعضها البعض:

- ✓ السلامة البيئية: وذلك بهدف المحافظة على الموارد الطبيعية والزيادة من حيوية النظام الزراعي البيئي بأكمله، والحد من فقدان العناصر الغذائية والطاقة، واستخدام الموارد المتجددة؛
- ✓ الجدوى الاقتصادية: ينتج المزارعون ما يكفي لتحقيق الاكتفاء الذاتي أو ما يدر الربح أو الأمرين معا، وكذلك الحصول على عوائد كافية تغطي نفقات العمالة ومتطلبات الإنتاج؛
- ✓ العدالة الاجتماعية: وذلك بتوزيع الموارد والقدرات الإنتاجية بشكل يلبي الحاجات الأساسية لكافة أفراد المجتمع مع ضمان حقوق استخدام الأرض ورأس المال الكافي والمساعدات التقنية وفرص التسويق؛
- ✓ الإنسانية: وذلك باحترام كل أشكال الحياة (نبات، حيوان،إنسان) ومراعاة العالقات والهيئات والثوابت المجتمعية، واحترام القيم الإنسانية؛
- ✓ القدرة على التكيف: فقدرة النظام الزراعي على التكيف مع التغيرات المستمرة المؤثرة على الزراعة، مثل النمو السكاني والسياسات والطلب في السوق، تكون بتطوير التقنيات الجديدة المناسبة والقدرة على الابتكار.

1-4-البرامج التنموية للقطاع الفلاحي في الجزائر: مع صدور دستور1989 دخلت الجزائر مرحلة جديدة وبداية تحول تاريخي في مسار الدولة الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية غير أن هذا التحول لم يكن سهلاً وميسوراً، بل تميز بأزمة عميقة وشاملة أدت إلى غياب شبه كلي للمرافق الخدمية في الأرياف والعديد من المدن وحركة واسعة من النزوح الريفي تجاه المدن الكبرى واكتظاظها وتدهور محيطها البيئي وإطارها العمراني .ومن أجل مواجهة هذه الصعوبات بعد عودة الاستقرار السياسي والأمني نسبياً بدرجة عالية سنة 1999، شرعت الجزائر في تطبيق وتنفيذ مجموعة من البرامج التنموية الهامة ابتداءً من سنة2001 يمكن حصرها في الآتي[2]:

- ✓ برنامج الإنعاش الاقتصادي: يغطي الفترة (2001-2004) بغلاف مالي يقدر بـ 525 مليار دج؛

ياسين بيكو ، مرجع سبق ذكره ص9-10-11

[2] مرباح طه ياسين ،فرحات عباس ،**القطاع الفلاحي في الجزائر كآلية للتنويع الإقتصادي** ، مجلة دراسات وأبحاث ،جامعة الجزائر 3 ، الجزائر ،المجلد 12،العدد4 ،أكتوبر 2020، ص6

- ✓ البرنامج التكميلي لدعم النمو: يغطي الفترة (2005-2009) حجمه الاستثماري7.4202 مليار دج؛
- ✓ البرنامج الخماسي (2010-2014): بغلاف مالي يقدر بـ 21214 مليار دج؛
- ✓ البرنامج الخماسي الثاني (2015-2019): لزيادة العرض الوطني وتطوير شعب التصدير

عرف القطاع الفلاحي في الجزائر منذ بداية الألفية الثالثة جملة من الإصلاحات الجذرية واسعة النطاق لم يشهدها القطاع منذ الاستقلال، سواءا ما تعلق بالموارد البشرية أو الوسائل المادية والمالية، كان ذلك تحت عناوين مختلفة: المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية (2000-2004)، الذي يهدف إلى خلق الشروط التقنية، الاقتصادية والتنظيمية لجعل قطاع الفلاحة يلعب دورا ديناميكيا أكثر في تحقيق التنمية الاقتصادية، سياسة التجديد الفلاحي والريفي (2010-2014)الذي من بين أهدافه تعزيز الأمن الغذائي على المستوى الوطني والذي يمر حتما من خلال البحث ضمن المدى المتوسط على إحداث تغييرات كبيرة وهيكلة من شأنه تعزيز الأمن الغذائي، كما تبنت الجزائر برامج أخرى للتشجير وإعادة الاعتبار للأراضي الفلاحية عن طريق نظام الامتياز، و آخرها مخطط عمل الفلاحة 2019 والذي جاء استجابة للتحدي المرفوع وهو تحقيق الأمن الغذائي في ظل نموذج النمو الجديد[1]:

1-4-1-تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر(2001-2014) :تمثل تمويل القطاع الفلاحي خلال هذه الفترة في البرامج التنموية (مخطط الإنعاش الاقتصادي، مخطط دعم النمو والمخطط الخماسي)، حيث ركزت في مجملها على تحسين الإطار المعيشي وبعث التشغيل وإعادة التوازن الجهوي، والجدول الآتي يظهر الأحجام والمخصصات المالية لكل مخطط[2].

الجدول رقم (01): يوضح مكانة الفلاحة في البرامج التنموية الجزائرية (2001-2014)الوحدة مليار دينار

	مخطط الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)	مخطط دعم النمو (2005-2009)	المخطط الخماسي (2010-2014)
إجمالي الاستثمارات	525	4202.7	21214
الفلاحة	65.4	300	1000
النسبة المئوية%	12.46	7.14	4.71

المصدر: رئاسة الحكومة، برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، الجزائر، 2001، ص32

[1]عبد السلام مخلوفي ،**أزمة المديونية ولجوء الجزائر إلى صندوق النقد الدولي** ،الملتقى الوطني حول الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر والممارسات التسويقية ،جامعة بشار ،**الجزائر** ،يومي 20و21افريل 2004، ص6

[2]Algérien, CNESRapports sur la conjoncture, économique et Sociale de L'Année 2001, Algéria, 2001, p185

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه رقم (01) أن :

-برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، قد خصص له مبلغ 525 مليارد ج وقد تم تخصيص 12.46 %من المبلغ المخصص لهذا البرنامج لقطاع الفلاحة والصيد وهذا مبلغ ضئيل، وهذا راجع كون القطاع استفاد من الدعم في إطار البرنامج الوطني للتنمية الريفية، الذي من اهدافه توسيع الانتاج الزراعي وترقية الصادرات خارج المحروقات وتحقيق الاكتفاء الذاتي والاستقرار لسكان الريف والمساهمة في محاربة الفقر والتهميش خاصة للوسط الريفي وخلق مناصب شغل جديدة.

-بالنسبة للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي فقدرت اعتماداته المالية 3000 مليار دج من أصل 4202.7مليار دج خصص فيها لقطاع الفلاحة 7.14 %من المبلغ الاجمالي .

-أما برنامج توطيد النمو الاقتصادي(المخطط الخماسي) فقد خصص فيه لقطاع الفلاحة مبلغ 1000 مليار دج من أصل 121124 مليار دج أي حوالي4.71 % وهي مبالغ جد ضئيلة مقارنة بالأهداف المسطرة كتحقيق الأمن الغذائي، وتحو يل الزراعة محركا للنمو الاقتصادي .

الشكل رقم (01): تطور الاهمية النسبية للفلاحين ضمن المخططات التنموية للفترة(2001-2014)

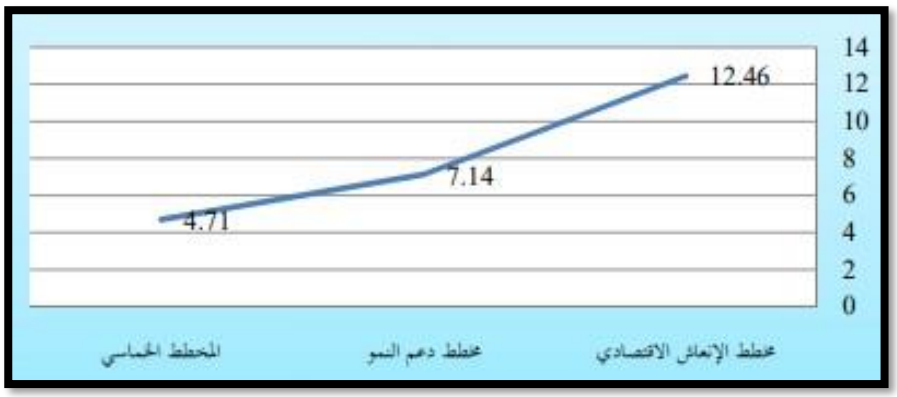

من إعداد الطلبة إستنادا على البيانات الجدول السابق

1-4-4-البرنامج الخماسي الثاني (2015-2019): تطلب في هذا البرنامج تدعيم وتكييف الإطار التحفيزي والمرافقة للاستثمار الخاص والشراكة على حد سواء، لزيادة العرض الوطني وتطور شعب التصدير، وقد ارتكز هذا البرنامج على خمس محاور [1] :

- ✓ **المحور الأول:** المحافظة على جهود تدعيم وتوسيع القاعدة الإنتاجية، من خلال توسيع المساحة الفلاحية النافعة وتثمين المنتجات الزراعية والغابية؛

[1] فطيمة نسمن ، **الفلاحة الجزائرية بين التبعية والاكتفاء الذاتي** ،مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة ،جامعة ورقلة ،الجزائر العدد6،2017،صفحة 174

- ✓ **المحور الثاني:** مواصلة جهود تكثيف المنتجات الفلاحية، وتكييف سياسة الدعم والتمويل والتسيير العقلاني، وتوفير أحسن العوامل ووسائل الإنتاج مع إعادة تهيئة البنية التحتية الفلاحية؛
- ✓ **المحور الثالث:** تقوية الحماية وحفظ الموارد الطبيعية بالتسيير المستدام للغابات وتعزيز البرامج الموجهة للفضاءات السهبية وشبه الصحراوية، وإطلاق برامج التشجير وتقوية وسائل التدخل للهياكل الإقليمية للإدارة؛
- ✓ **المحور الرابع:** تقوية آليات الدعم والتأطير للإنتاج الوطني عن طريق توسيع وتقوية نظام الوقاية والمراقبة الصحية والصحة النباتية ضد الكوارث الطبيعية، ووضع أجهزة دعم ملائمة للاستثمار وتحسين الإنتاجية؛
- ✓ **المحور الخامس:** متابعة تقوية الكفاءات البشرية والدعم التقني عبر عصرنة الإدارة الزراعية، وإدارة الغابات والتكوين والبحث والإرشاد ونشر التقدم التقني.

ومن الأهداف المزعوم تحقيقها من خلال هذا البرنامج ما يلي[1]:

-إنتاج 3.67مليون قنطار من الحبوب، 157 مليون قنطار من الخضار، 2.10 مليون قنطار من التمور، 4.6 مليون قنطار من اللحوم الحمراء، 8.5 قنطار من اللحوم البيضاء، 3.4 مليار لتر من الحليب؛

-تطوير الري الفلاحي بزيادة مليون هكتار من المساحة المسقية ؛

-تهيئة 13غابة بمساحة إجمالية مقدرة ب 172000 هكتار تابعة لعشر ولايات، ومتابعة دراسات

-التهيئة لمساحة إجمالية مقدرة ب 413000 هكتار ستشمل 61 غابة على مستوى 23ولاية ؛

-إيلاء العناية لمناطق السد الأخضر بتشجير مساحة 55000 هكتار؛

-تحقيق معدل نمو سنوي متوقع للفترة 2015-2019 يقدر ب 5 %؛

-إنشاء ما يقارب 1500000 منصب شغل دائم في القطاع الفلاح.

وما يمكن قوله أن البرامج الثلاثة ركزت في مجملها على تحسين المستوى المعيشي للسكان وامتصاص البطالة،وتوفير شروط استقرار النشاطات وإعادة التوازن الجهوي،الاهتمام أكثر بالتنويع الاقتصادي وتحقيق نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات ،والاهتمام بالتنمية الفلاحية والريفية ،بسبب مساهمتها في الأمن الغذائي وتنويعه ،لذا وجهت أحجاما مالية كبيرة وضخمة [2]،رغم انخفاض مكانة الفلاحة من الاستثمارات

[1]نسمن فطيمة، **نفس المرجع السابق** ،ص174

[2]زكرياء مسعود ،**تقييم أداء برامج تعميق الإصلاحات الإقتصادية بالجزائر من خلال مربع كالدور السحري** ،**دراسة للفترة 2001-2016**،المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية جامعة ورقلة ،الجزائر ،العدد6 ،2017،ص ص 221-222

يمثل تمويل القطاع الفلاحي في إطار هذا البرنامج في المخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDA حيث قدر غلافة المالي بـ 55.89مليار دج والباقي يوجه إلى قطاع الصيد البحري. وزع على ثلاث صناديق مكلفة بتمويل مشاريع الدعم المسجلة بالمخطط الوطني للتنمية الفلاحية، وهو ما يلخصه الجدول الآتي:

الجدول رقم02:،يوضح هيكل الغلاف المالي الموجه لدعم الفلاحة (2001-2004)الوحدة مليار دينار(الوحدة 10^9)

	2001	2002	2003	2004	المجموع
الصندوق الوطني للظبط والتنمية الفلاحية	7.5	15.1	18.8	13	53.4
الصندوق الوطني لحماية الصحة الحيوانية والنباتية	0.07	0.07	0.07	00	0.21
صندوق ضمان المخاطر الفلاحية	00	1.14	1.14	00	2.28
المجموع	7.57	16.31	20.01	12	55.89

المصدر: رئاسة الحكومة، برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، الجزائر، 2001، ص32

نلاحظ من قراءة الجدول رقم(02) أعلاه أن الحصة المالية الأكبر يحوز عليها الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية ب53.4مليارد ج وهو ما يعني أنه أكبر ممول للقطاع الفلاحي، كما تمّ وضع نظام تأطير تقني متعدد الأشكال، وملائم لطبيعة الأنشطة التقنية المحددة لخصوصية كل برنامج فرعي، هدفه اعتبار المستثمرة الفلاحية كوحدة قاعدية أساسية في عمليات الإنتاج الفلاحي

1-5-واقع القطاع الفلاحي في الجزائر خلال الفترة (2000-2018):

1-5-1-تطور أهم المحاصيل الزراعية في الجزائر: تشكل الزراعة في الجزائر قطاعا استراتيجيا في الاقتصاد الوطني، فهي تشارك بنحو 2.6% من الإنتاج الوطني وقدرت المساحة الصالحة للزراعة في الجزائر خلال سنة 2019 بنحو 4512492,06هكتار من المساحة الإجمالية، ومن أهم المحاصيل الزراعية المنتجة في الأراضي الجزائرية نجد: البقول الجافة، الحبوب، الخضر، المزروعات الصناعية وأشجار الزيتون وأشجار النخيل وغيرها، ولقد شهد القطاع الفلاحي تغيرات مختلفة منها على ما ذكرنا بعضها كان ايجابيا الا ان الكثير كان سلبيا، بحسب السياسات الاقتصادية والبرامج التنموية التي كانت متبعة.

وسنحاول هنا تتبع تطور وضعية القطاع الفلاحي خلال الفترة التي شهدت بداية تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية (2000-2018)، بالنظر لأهم المحاصيل الزراعية التي تزخر بها الجزائر كما يلي:

البقول الجافة(الخضر الجافة): وهي زراعة تقليدية معاشية، كثيرا ما تمارس بالتناوب مع الحبوب في المناطق التلية، وهذا بما يناسب مناخ الجزائر خاصة .

الجدول رقم (03): يوضح تطور المساحة الزراعية وكميات إنتاج الخضر الجافة خلال الفترة (2000-2018)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
مساحة الزراعية (هكتار)	63140	59470	62160	68010	72063	69240	66866	63510	61211	67448	74220	87296	85295	84993	90507	85068,36	77407,8	100424,5	111822,5
الخضر الجافة (قنطار)	218640	384360	435340	577480	580000	471060	440690	500830	401725	642890	723450	788170	842900	958330	937065	873922,34	773104,7	1072493,5	1376377,81

المصدر: Statistique agricole(SERIE2000-2018), Commissariatde Développement dans les Région saharienne- Ouargla,2020:Agricole

الشكل02: تطور مساحة خلال الفترة (2000–2018)

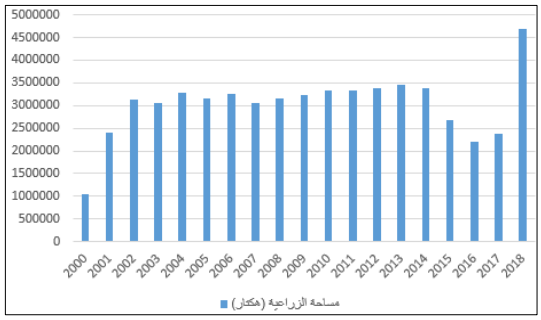

الشكل03: إنتاج البقول الجافة خلال الفترة (2000–2018)

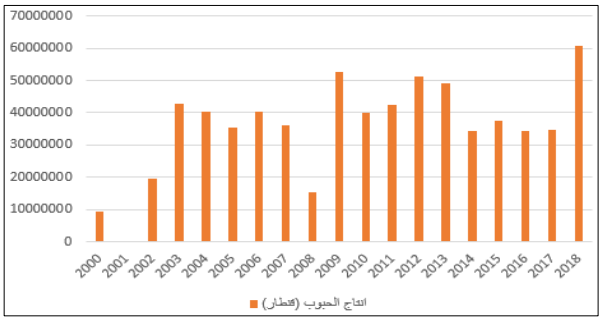

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (03)

. نلاحظ من خلال معطيات الجدول رقم(03) والشكلين المرافقين رقم (2-3) لهما أن هناك تزايد مستمر إذ اتسعت مساحتها من(63.140هكتار) عام 2000 إلى(111822.5هكتار) عام 2018، بالإضافة إلى هذا نلاحظ تطورا في الكمية المنتجة إذ وصلت إلى(1376377.81قنطار) في سنة 2018 بعدما كانت تقدر فقط ب(218640قنطار) كما وضحه لنا الجدول اعلاه .

الحبوب: تحتل الحبوب بمختلف أنواعها أهمية كبيرة في الإنتاج الفلاحي الجزائري، حيث ترتكز في السهول الداخلية والغربية، وفي المناطق الشمالية من الهضاب الغربية، والمناطق الجبلية من التل في نطاق الزراعة المعاشية التقليدية، وفي كلا القطاعين الحديث والتقليدي، كما تجدر الإشارة إلى أن السلطات العمومية قد طرحت مشاريع السقي التكميلي من أجل ضمان حد أدنى من إنتاج الحبوب بغض النظر عن الظروف المناخية وهذا في إطار إستراتيجية الأمن الغذائي تزامنا مع إنجاز المشاريع المتعلقة بالسدود والتحويلات المائية

ما يسمح بتوسيع المساحات المسقية وزيادة حجم الإنتاج حتى في السنوات التي تعرف شحا في تساقط الأمطار.

الجدول رقم (04): يبين معطيات تطور المساحة الزراعية وإنتاج الجبوب خلال الفترة (2000-2018)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
مساحة الزراعية (هكتار)	1057420	2402410	3131260	3045870	3291202	3152016	3267501	3056914	3156851	3243373	3327500	3333618	3391309	3460308	3385194	2686084,84	2210792,16	2373404,21	4686682,49
انتاج الحبوب (قنطار)	9342190	17020	19529250	42659620	40328280	35274335	40177450	36019070	15356665	52531502	40021120	42472155	51371533	49122300	34352150	37609485,19	34449183,91	34778579,64	60568039,87

المصدر: معطيات الزراعية لمحافظة التنمية الفلاحية في المناطق الصحراوية –ورقلة، الجزائر-(2000-2018)

شكل رقم(04): تطور مساحة وإنتاج الحبوب خلال الفترة(2000-2018)

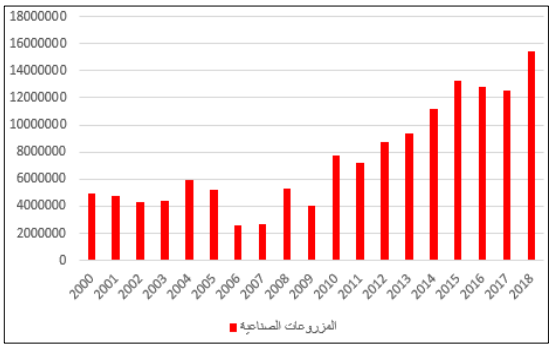

شكل رقم (05): يمثل انتاج الحبوب بالقنطار

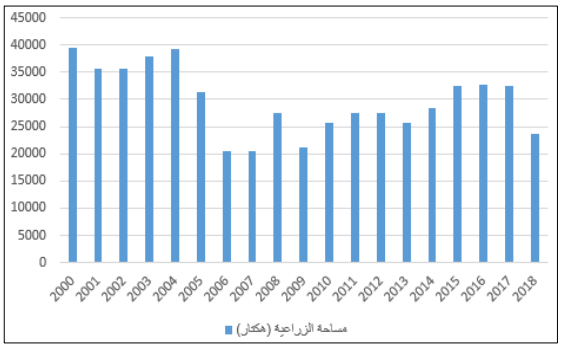

المصدر:من إعداد الطلبة بالاعتمادعلى معطيات الجدول رقم (04)

نلاحظ من قراءة معطيات الجدول رقم(04) وملاحظة والشكلين المرافقين لهمارقم (4-5) وصل إنتاج الحبوب في سنة 2018 إلى 60568039.9قنطار على مساحة تقدر بـ4686682.49 هكتار بينما كان الإنتاج في سنة 2000 يصل إلى 9342190 قنطار على مساحة تقدر بـ1057420 هكتار، وتعود هذه الزيادة إلى الجهود المتبعة من طرف الدولة من خلال الركيزة الثانية التي اعتمدتها في سياسة التجديد الفلاحي الريفي إذ تعتبر الحبوب من بين احد أهم الأولويات المأخوذة بعين الاعتبار من طرف الدولة لتحقيق القيمة المضافة في الإنتاج، وهي تضم بالخصوص كل أنواع القمح بنوعيه الصلب واللين والشعير وغيرهما.

الخضر: ترتكز زراعة الخضر خاصة حول المدن الكبرى الساحلية أين توجد التربة الجيدة ووفرة المياه،هذا ما يوضحة الجدول الموالي ويتمركز إنتاجها في السهول خاصة الغربية منها بسبب خصوبة التربة وارتفاع

معدلات تساقط الأمطار، في هذه المناطق وقد تم تسجيل إنتاج متزايد لها في المناطق الصحراوية في السنوات الأخيرة مع سياسات دعم الدولة لشراء البذور وتحسين نوعيتها واستعمال السقي بالمياه الجوفية وبناء البيوت البلاستيكية .

الجدول رقم (05): يمثل الجدول المساحة الزراعية بالهكتار وإنتاج الخضر بالقنطار خلال الفترة (2018-2000)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
مساحة الزراعية (هكتار)	274930	277400	290690	320100	345558	363030	372096	354093	363549	393594	429417	449258	468262	505615	499103	511018,0972	511173,95	501868,534	642713,94
الخضر (قنطار)	33081560	33622030	38374160	49088610	54800000	59265500	59291430	55242790	60681320	72912950	86404430	95692325	104023180	118664440	122977470	124693277	130826802	130202950	197100991

المصدر: Statistique agricole(SERIE2000-2018), Commissariatde Développement Agricole dans les Région saharienne- Ouargla,2020

شكل رقم (06): تطورات المساحة الزراعية بالهكتار

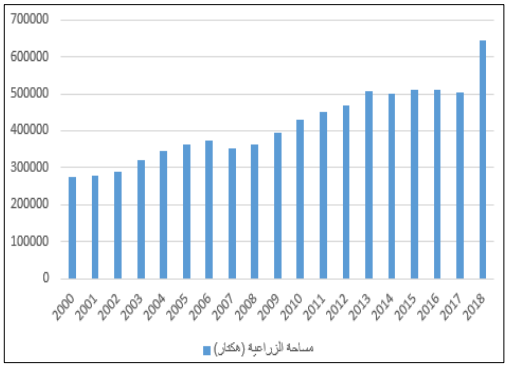

شكل رقم (07): تطورات انتاج الخضر بالقنطار

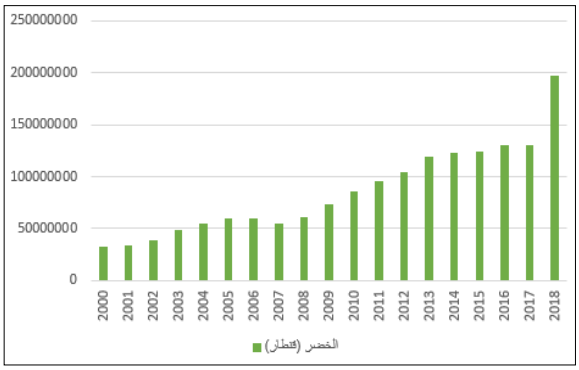

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم(05)

نلاحظ من خلال معطيات الجدول الموضح أعلاه رقم(05) والشكلين المرافقين لهما رقم(6-7)وصلت المساحة المخصصة لزراعة الخضر سنة 2018الى (642713.94هكتار) بعدما كانت (27493هكتار) في سنة 2000، حسب ما يظهره لنا الشكل التالي، كما يظهر من خلال الشكل الارتفاع التدريجي للمساحة الصالحة خصوصا بعد منتصف العشرية الأولى من الألفية الثالثة، هذه الزيادة أدت إلى زيادة الإنتاج أيضا، إذ وصل إنتاج الخضر من(33081560قنطار) سنة 2000 إلى (197100991.31قنطار) سنة 2018 كما يوضحه لنا الشكل التالي، ومن المحتمل ان ترتفع زراعة الخضر مستقبلا، وذلك بسبب مختلف الاهتمامات المتجه نحو تطوير الزراعة البلاستيكية.

المزروعات الصناعية: تحتل المزروعات الصناعية المرتبة الخامسة من الإنتاج النباتي في الجزائر، فهي ذات اهمية نسبية في الإنتاج الفلاحي، والمقصود بالمزروعات الصناعية هي تلك المنتوجات الزراعية التي تدخل مباشرة في المجال الصناعي كمواد اولية، وهي تضم بالخصوص كل من: الطماطم الصناعية، التبغ، الفول السوداني، اضافة إلى مزروعات صناعية اخرى، بحيث لا يمكن استخدامها مرة اخرى الا اذا اجري عليها تحويلات في المجال الصناعي، وتنشر زراعة المزروعات الصناعية عبر مختلف ولايات الوطن ونجد على سبيل المثال للحصر زراعة التبغ التي ترتكز في ولايات: ام البواقي، قالمة، الشلف، وسهل متيجة، كما ترتكز كذلك زراعة الطماطم الصناعية ايضا في ولايات: الطارف، سكيكدة، قالمة، البليدة، أدرار.

الجدول رقم (06): يوضح تطورات المساحة الزراعية وكذا إنتاج المزروعات الصناعية خلال الفترة (2018-2000)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	20
مساحة الزراعية (هكتار)	39550	35760	35720	37920	39164	31274	20554,75	20590	27468	21219	25814	27509	27402	25792	28472	32562,21	32790,73	32595,43	1823689,25
المزروعات الصناعية	4910340	4749210	4290500	4440490	5981590	5246015	2627900	2688920	5288360	3999863	7776900	7237140	8758680	9379930	11147450	13299370,13	12801798,21	12554566,6	15406655,43

المصدر : **Statistique agricole(SERIE2000-2018), Commissariatde Développement Agricole dans les Région saharienne- Ouargla,2020.**

شكل رقم (08): تطور إنتاج المزروعات الصناعية خلال الفترة (2000-2018)

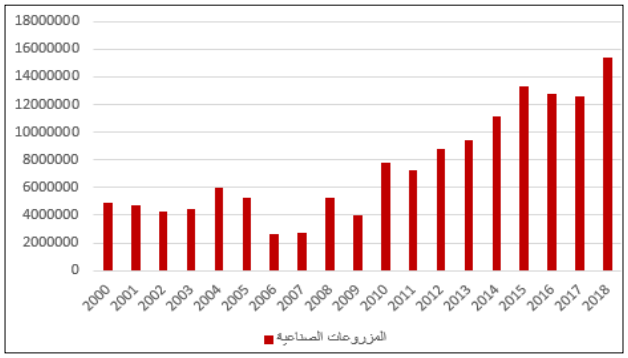

شكل رقم (09): تطور مساحة المزروعات الصناعية خلال الفترة(2000-2018)

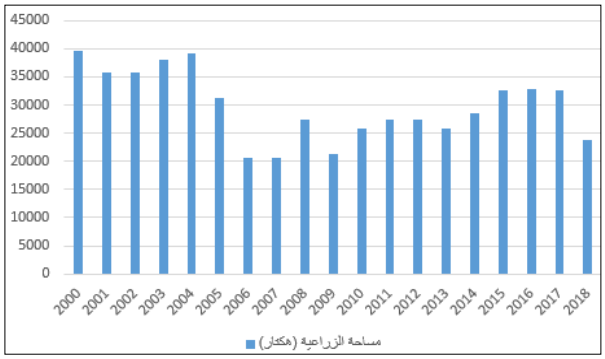

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول الموضح رقم (06)

نلاحظ من قراءة معطيات الجدول رقم(06) وملاحظة والشكلين المرافقين رقمي(8-9) انه وعلى عكس المنتجات الزراعية التي تناولناها سابقا فقد شهدت المساحة الزراعية المخصصة لمزروعات الصناعية انخفاضا خلال الفترة2000 إلى 2018 حيث انخفضت من(39550هكتار) سنة 2000 إلى (25792هكتار) سنة 2018 في حين أن الإنتاج انخفض بين سنتين 2000 من(4910340 قنطار) إلى (2627900 قنطار) في سنة 2006 بالرغم من أنها الفترة التي عرف فيها القطاع الفلاحي الإصلاحات غير أننا نلاحظ بالرغم من تراجع مساحة الزراعية المخصصة لهذه المحاصيل الا أن الإنتاج بعد سنة 2006 قد تزايد ليصل في سنة 2018 إلى 15406655,43 قنطار وهي زيادة ملحوظة مقارنة بسنة 2000، وهذا يدل على انه من رغم ضيق المساحة إلا إن هذا لا يمنع من زيادة المنتوج ويعود هذا الجهود المعتمدة من طرف الدولة ،كما يمكننا أن نرجع سبب هذه الزيادة في الإنتاج إلى زيادة في محصول الطماطم والذي يأخذ القسط الأكبر من إنتاج هذه المحاصيل إذ وصل إنتاجه سنة 2018 إلى 655 406 15 قنطار مقارنة بغيره من المنتجات الصناعية.

المطلب الثاني: التنويع الاقتصادي في الجزائر

2-1-مفاهيم أساسية حول التنويع الاقتصادي: يعتبر التنويع الاقتصادي من أحد اهتمامات الآونة الأخيرة،التي تسعى الدول إلى تحقيقه، وتحديدا الدول التي تتوفر على موارد طبيعية، خاصة الدول النفطية التي تسعى جاهدة إلى تمتين اقتصادها من خلال تبني مجموعة من الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية من شانها تخفيف مخاطر تقلبات أسعار النفط على مستوى الأسواق العالمية، وباعتبار القطاع الفلاحي من أهم

الاستراتيجيات التي ممكن أن تستعملها الجزائر لتشبع الدولة بالموارد الموجودة والمتوفرة لديها. وعلى هذا الأساس سيتم التطرق إلى مفهوم التنويع[1]

2-1-تعريف التنويع الاقتصادي: للتنويع الاقتصادي مفاهيم متنوعة تختلف باختلاف الرؤية التي ينظر من خلالها،فهناك من يربط التنويع الاقتصادي بالإنتاج ومصادر الدخل،في حين يربطه آخرون بهيكل الصادرات السلعية،وفي كثير من الأحيان يعتقد بأن التنويع الاقتصادي هو تنويع فقط لقطاع الصادرات، بينما تنويع سلة السلع التصديرية هو في الحقيقة جزء من مفهوم التنويع الاقتصادي وجزء أساسي من تنويع هياكل الإنتاج.

وبالتالي "فالتنويع الاقتصادي لا يعني بالضرورة زيادة الصادرات غير النفطية فحسب بل يمكن أن يتضمن أيضا إحلال الواردات "[2].

كما يعرف التنويع الاقتصادي بأنه الرغبة في تحقيق عدد أكبر لمصادر الدخل الرئيسية في الإقتصاد المعني،والتي من شأنها أن تعزز قدراته الحقيقة ضمن التنافس العالمي،برفع القدرة الإنتاجية للقطاعات وبذلك نضمن التنويع الإقتصادي، حتى وان لم تكن هناك تنافسية عالية وذلك بدفع الإرتقاء بمساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي وتنويع للصادرات".

كما يمكن تعريفه «تقليل الإعتماد على المورد الوحيد والانتقال إلى مرحلة تثمين القاعدة الصناعية والزراعية، وخلق قاعدة إنتاجية، مما يعني بناء اقتصاد وطني سليم يتجه نمو الإكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع»أو أنه أيضا: «توزيع الإستثمار على قطاعات مختلفة من الإقتصاد، وذلك للحد من مخاطر الإعتماد المفرط على مورد واحد أو قطاع واحد أو قطاعات قليلة جدا».وعليه فالتنويع الإقتصادي يشير إلى الآليات التي بإمكانها المساهمة في تنويع مصادر الناتج المحلي الإجمالي، أو تنويع مصادر الإيرادات في الموازنة العامة، أو تنويع الأسواق الوطنية، وكذلك تعزيز القدرة على الولوج للأسواق الدولية بتنويع الصادرات، فالتنويع الإقتصادي إذن هو خلق لأنشطة إقتصادية أكثر تطورا، تتسم بالديمومة والمحتوى التكنولوجي المتقدم، وإنتاج سلع ذات قيمة مضافة عالية، أي بإختصار السعي على المدى الطويل لخلق تنمية مستدامة بعيدة عن الإقتصاد النفطي.

ويمكن أن يكون التعريف التالي أكثر إجمالا من التعريفات السابقة "هو توسيع للقاعدة الإقتصادية وقامة ركائز إقتصاد حقيقي مكون من قاعدة إنتاجية ومالية وخدمية تسهم في إيجاد مصادر متعددة للدخل المستدام

كما يمكن التمييز بين نوعين مهمين من التنويع[1]:

---

[1] عبد الرزاق بن علي ،نجوى راشدي ،**التنويع الإقتصادي :لمفهوم الأهمية والمحددات** ،مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي السادس حول بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة ، جامعة الجزائر ،جامعة حمانة لخضر أيام 3/2

[2] .أسماء بللمعا ،دحمان عبد الفتاح ،**"إستراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية** "، مجلة الإجتهاد للدراسات القانونية والإقتصادية ، المجلد 07، العدد 01 ،سنة 2018،ص ص 331-332.

•**التنويع الأفقي (Horizontal diversification)**: وهو توزيع الإستثمار على أدوات من نفس الفئة، وذلك عن طريق خلق فرص لإنتاج منتجات جديدة في القطاع نفسه كقطاع البترول.

•**التنويع الرأسي (Vertical diversification)**: وهو توزيع الإستثمار على قطاعات متنوعة كالزراعة والصناعة والخدمات،من خلال زيادة الروابط الأمامية والخلفية بحيث مخرجات أحد القطاعات تكون مدخلات لقطاع أخر، يهدف إلى زيادة القيمة المضافة .

2-1-2-أهمية التنويع الاقتصادي[2]: يمكن أن تنشأ عن الإقتصاد الأكثر تنوعا، أهمها أن يصبح أقل تعرضا للصدمات الخارجية، وزيادة تحقيق المكاسب التجارية تحقيق أعلى معدلات الإنتاج الرأسمالي ،ويساعد على التكامل الإقليمي

هذه المنافع بالإضافة إلى الإدارة الفعالة يمكن أن تحقق تنمية إقتصادية وإجتماعية

الجدول رقم(07) :جدول يوضح أهمية التنويع الاقتصادي بالنسبة للنمو وبالنسبة للإقتصاديات النفطية.

التنويع الإقتصادي بالنسبة للنمو الاقتصادي	التنويع في الإقتصاديات النفطية
-تقليل المخاطر الإستثمارية من خلال زيادة معدلات النمو؛ -تقليص المخاطر التي يتعرض لها الهيكل الإنتاجي؛ - تقليص المخاطر المؤدية إلى إنخفاض حصيلة الصادرات؛ - توطيد درجة التكامل بين القطاعات الإنتاجية؛ -توليد الفرص الوظيفية وزيادة القيمة المضافة.	بالنسبة للإعتماد المفرط على النفط يمكن أن ننظر من الجوانب التالية : -إعتبار استخراج النفط نوعا من إستنزاف مخزون رأس المال، بينما يعتمد تنويع القاعدة الإقتصادية على إيجاد دخول متدفقة وموارد متجددة؛ -وإتصاف النفط بكونه مورد طبيعي ناضب، وبالتالي فلا بد من الإعتماد على مصادر إقتصادية بديلة غير ناضبة لتحقيق التنمية المستدامة؛ -عدم إستقرار أسعار النفط وتذبذب الطلب تؤدي إلى تقلبات مهمة في الإيرادات الحكومية، والإنفاق العام، ومن ثم مستوى ونمو الناتج المحلي الإجمالي؛ -إعاقة تقلبات مستويات الدخل القومي الناجمة من تذبذب الإيرادات النفطية، والإستقرار في مستويات الإستثمار، وفرص العمل، ومن ثم تنفيذ خطط التنمية الإقتصادية والإجتماعية التي تحتاج إلى ثبات وإستقرار المصادر التمويلية.

[1] نور الدين شارف ،**إستراتجية التصنيع لإحلال الواردات كمدخل للتنويع الإقتصادي في الدول الجزائر** ،النفطية مداخلة مقدمة ضمن فعليات الملتقى الدولي حول : متطلبات تحقيق الإقلاع الإقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات ،جامعة أكلي محند،أيام 30/29 نوفمبر 2016، البويرة كلية العلوم الإقتصادية ،التجارية وعلوم التسيير، **الجزائر**، ص7.

[2] محمد هاني مرجع سبق ذكره ص 252،

المصدر: من إعدادا الطلبة بالاعتماد على محمد هاني، ملتقى علمي وطني تحت عنوان قطاع الفلاحة في الجزائر الواقع والآفاق، منظم يوم 11 مارس 2021م، بجامعة العقيد اكلي محمد اولحاج-البويرة- الجزائر-445

2-2-محددات التنويع الإقتصادي ومؤشرات قياسه: تتطلب عملية التنويع الإقتصادي رسم وتنفيذ خطط وبرامج دقيقة من طرف الجهاز الحكومي، تتضمن سياسات وإجراءات من شأنها إحداث تغيير هيكلي يحدد بنية الإقتصاد الوطني، وهذا بالإعتماد على مختلف الموارد الطبيعية والبشرية والإستفادة من مختلف العلاقات الإقليمية والدولية[1]، معتمدين في قياسه على عدة مؤشرات قياسيه المتجسدة في التغيرات الهيكلية بلغة الأرقام، ومن أبرز هذه المقاييس، مقياس هرفندل هيرشمان ومقياس فلاديمير كوسوف.

2-2-1-محددات التنويع الإقتصادي: يرتبط التنويع الإقتصادي بمجموعة من المحددات الهامة التي تلعب دور هام في نجاحها أو فشلها تتمثل هذه المحددات في ما يلي:

- **درجة استغلال الموارد الطبيعية:** من أهم العوامل المودية إلى التنويع الإقتصادي، والتي باستغلالها نتمكن من رفع نطاق الصادرات والسلع المنتجة، الإستفادة من القيمة المضافة التي يمكن أن تنشأ من الموارد المستخرجة .أي على سبيل المثال، على الدول النفطية إستغلال الوفرة النفطية المتاحة في تطوير الصناعات التحويلية والخدمية وبالتالي تحيق التنويع الإقتصادي[2].
- **الإدارة الحكومية الرشيدة:** يعتبر حجم تدخل الحكومة في النشاط الإقتصادي عاملا مهما ومسبقا لبناء بيئة مواتية، فمستوى تدخل الحكومة يعكس طبيعة ونوعية النشاطات التي تمولها برامج الإنفاق الحكومي.

-دور القطاع الخاص: يلعب دورا هاما في نمو التنويع الإقتصادي، من خلال تشجيع الإبتكار في القطاعات غير المستغلة، الذي يتطلب قيام الحكومة بتحسين السياسات الصناعية، وإزالة العقبات البيروقراطية التي تواجه بيئة الأعمال وتشجيع عمليات الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص مما يسهم في التنويع والتطور

-حجم الاستثمارات: تقاس قدرة الدولة على تنوع إقتصادها بحجم الإستثمارات، ونسبة التكوين الرأسمالي للدولة ومن ثم زيادة درجة التنويع الإقتصادي، وهو ما يتطلب على الدول وضع إستراتيجيات هادفة تحسن من البنية الأساسية في قطاعات جديدة إلى جانب نقل التكنولوجيا والمعرفة وتحسين القدرة الإنتاجية بالبلد.

التكامل الاقتصادي[3].

2-2-2-مؤشرات قياس التنويع الإقتصادي: هناك العديد من المؤشرات الإحصائية لقياس التنويع، تتفاوت في كفاءتها وملائمتها لأغراض القياس، بحيث يرجع هذا الإختلاف إلى أن كل مؤشر يتميز بقياس خاصية

---

[1] محمد فواد قاسم،**محددات التنويع الإقتصادي في الجزائر**،الملتقى الوطني حول البيئة المؤسساتية ، سياسة الإصلاح والتنويع الإقتصادي في الجزائر ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، يومي: 24-25نوفمبر 2014،الجزائر،ص-ص03-07.

[2] آسيا طويل ،فاطمة الزهراء قندوز، آسيا مرابط ،**تداعيات الإقتصاد الجزائري وحتمية إستراتيجية التنويع الإقتصادي،(ما بعد أزمة جائحة كوفيد-19) دراسة تحليلية و قياسية لحالة القطاع الفلاحي** ، مجلة Les Cahiers du Cread ، Vol. 37 – n° 03 – الجزائر ،2021، ص25.[2]

[3] نفس المرجع السابق ص25

معينة، منها ما يعتمد على قياس ظاهرة التشتت مثل معامل الإختلاف ،وبعضها يعتمد على قياس خاصية التركز كمؤشر جيني (كمعامل التركيز)، وأخرى على درجة التنويع مثل معامل (هيرفيدال هيرشمان) الذي يعتبر من أكثر المؤشرات استعمالا في قياس درجة التنويع،إضافة إلى مؤشر فلاديمير كوسوف .

في حين أن المتغيرات التي يم تطبق عليها،كثيرة منها توزيع الناتج الإجمالي حسب النشاطات الاقتصادية المعروفة في الحسابات القومية، وبنية الناتج المحلي الإجمالي وتوزيع بين ناتج نفطي وناتج غير نفطي ،وبنية الصادرات وتوزيعها بين نفطية وغير نفطية، وتوزيع الإيرادات الفعلية للحكومة بين نفطية وغير نفطية ، وقد وضعت هيئة الأمم المتحدة للتنمية والتجارة في محاولتها لتحديد الدول الأقل نموا معيار لتنوع الاقتصاد يتكون الاقتصاد يتكون من أربعة عناصر [1]هي

- ✓ مقدار إسهام القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي ؛
- ✓ إسهام العمل في الصناعة؛
- ✓ مقدار إسهام العمل في الصناعة؛
- ✓ مقدار الاستهلاك الفردي من الكهرباء؛
- ✓ مقدار التركز في الصادرات.

وفي ما يلي تعريف موجز لبعض المؤشرات المستخدمة في قياس درجة التنويع :

مؤشر(Gini Inde) أو "معامل التركيز"[2]: حساب مدى تركز الظاهرة المدروسة او توزيعها من افصل مقاييسه مؤشر جيني(**Lorenz curve**) المعرف بالمساحة المحصورة بين منحنى لورنز وقطر المثلث (AB)لإجمالي مساحة المثلث قائم الزاوية (ABC)كما في الشكل رقم (10)

الشكل رقم (10):منحنى لورينز للتضارب في الدخل

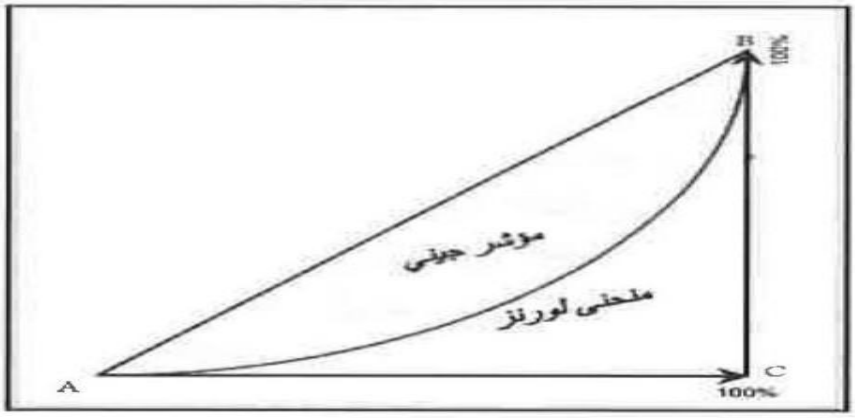

Source : Gini coefficient, circulation, National ChengchiUniversity, avalable online , :

[1]ممدوح عوض الخطيب، **اثر التنويع الاقتصادي على النمو في القطاع الغير النفطي السعودي**، المجلة العربية للعلوم الإدارية، مجلد 18العدد 2 ،الكويت، 2011،ص211 .

[2]ممدوح نفس المرجع السابق ص 212

http ://www3.nccu.edu.tw/jthuang/gini.pdf, 1/4/2018.

ويعطى بالعلاقة التالية:

$$G = 1 - \sum_{k-1}^{n} (x_k - x_{k-1})(y_k + y_{k+1})$$

- X_k:التكرار التجميعي النسبي التصاعدي للمغير الكلي (الحصة القطاعية من الناتج المحلي الإجمالي) يمثل المحور الأفقي .
- Y_k:التكرار التجميعي النسبي التصاعدي في(الاقتصاد عدد القطاعات)
- **N**: عدد القطاعات في الإقتصاد.

تتراوح قيمة " G "بين الصفر (الذي يمثل المساواة التامة في توزيع الظاهرة)والواحد الصحيح الذي يمثل المساوات التامة.

2/مؤشر هرفيندال–هيرشمان (Hirshman-Herfindal)[1]: ويعبر عن درجة إعتماد صادرات بلد معين على عدد محدود من السلع. يعتمد على قياس تركيب و بنية المتغير و مدى تنوعه، و قد تم تصميمه خصيصا لقياس مقدار التركز في قطاع الصناعة أو أي قطاع آخر و تم تداوله من قبل المحاكم الأمريكية لقياس الاحتكار في صناعة ما أو قطاع معين، كما تم إستخدامه لمعرفة مدى التنوع في قطاع التصدير من قبل الولايات المتحدة للتجارة و التنمية.

تعرف بالصيغة التالية:

$$H = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^{N} \left(\frac{Xi}{X}\right)^2} - \sqrt{1/N}}{1 - \sqrt{1/N}}$$

حيث:

- **N**:عدد النشاطات.
- X_i:قيمة المتغير في النشاط i أو ناتج النشاط.
- X:القيمة الإجمالية للمتغير في جميع النشاطات

تتراوح قيمة معامل بين الصفر والواحد بحيث $(0 \leq H \leq 1)$

وتكون قيمة المؤشر محصورة بين **0** و **1** وحيث كلما اقتربت من الصفر كلما كان الاقتصاد متنوع

إذا كانت قيمته صفر**H=0**أي تنويع كامل معناه تساوي القطاعات في مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي في حين إذا يتساوى واحد **H=1**معناه معدوم أي كلما كان كبير يكون الاقتصاد ضعيف

[1] . ممدوح عوض الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص 212

.مؤشر فلاديمير كوسوف 1 (Cossouv-Fladimur)[1]

يأخذ هذا المؤشر الصيغة التالية

$$Cos = \frac{\sum_{i=1}^{n} D_i^2 X B_i^2}{\sqrt{\sum_{i=1}^{n} \alpha_i^2 X \sqrt{\sum_{i=1}^{n} B_i^2}}}$$

-(αi) الأهمية النسبة لكل قطاع في مجمل الناتج المحلي الإجمالي ففي فترة الأساس

-(B_i)الأهمية النسبة لكل قطاع في مجمل الناتج المحلي الإجمالي في فترة المقارنة

Cosيستدل على وجود التنويع من خلال حصول تغيرات هيكلية في الاقتصاد في حالة $Cos - 0$

وعلى العكس في حالة الابتعاد عن القيمة مما يترجم بنقص في التغيرات الهيكلية .

-مؤشر ogive (th ogive index): استخدم المؤشر لأول مرة من قبل tress سنة 1938 لقياس درجة التنويع الإقتصادي، ويعطى مؤشر ogive بالعلاقة التالية [2] :

$$OGV.1 = \sum_{i=1}^{N} \frac{\left(s_i . {}^{1}/_{N}\right)^2}{{}^{1}/_{N}}$$

حيث :

N: هو عدد القطاعات في الاقتصاد.

s_i: اسهام كل قطاع إلى اجمالي اسهام كل القطاعات في الاقتصاد.

اذا كان$OGV = 0$ فان النشاط الاقتصادي موزع على عدد كبير من القطاعات الاقتصادية، وهو ما يشير إلى تنوع كبير في الاقتصاد، كلما ارتفعت قيمةOGV فان ذلك يدل على ضعف تنويع الاقتصاد.

2-3-واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر: سنركز هنا على مساهمة كل من القطاع الصناعي، والزراعي، وقطاع الخدمات في الإنتاج المحلي الإجمالي لكونها أكثر القطاعات الاقتصادية مساهمة في المحركات الأساسية للنمو الاقتصادي خاصة بعد انخفاض أسعار البترول سنة 2014.

2-3-1-القطاع الزراعي:

الجدول رقم (08) :يمثل تطورات القطاع الفلاحي بدلالة الناتج pib خلال الفترة (1990-2019)

[1] أحمد ضيف ،**اثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر 1989-2012**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراء، جامعة الجزائر 3 ،الجزائر 2014-2015 ،ص 197

[2] نبيلة نوى ،**أثر التنويع الاقتصادي على استدامة التنمية الاقتصادية في النفطية دراسة تجريبية الجزائر،الإمارات العربية المتحدة** ،النرويج ،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص: الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة ،كلية العلوم الاقتصادية التجارية والتسيير ،جامعة فرحات عباس ، سطيف 1،**الجزائر** ،2017/2016،ص ص:74-75

السنوات	الفلاحة	الناتج المحلي الاجمالي
1990	4937,489	80470,58
1991	5697,862	79504,93
1992	5959,964	80936,02
1993	5739,446	79236,36
1994	5222,895	78523,24
1995	6004,24	81507,12
1996	7439,254	84848,91
1997	6438,674	85782,25
1998	7172,683	90157,14
1999	7366,346	93042,17
2000	7027,494	96577,78
2001	7927,013	99475,11
2002	7831,889	105045,7
2003	9359,107	112609
2004	9864,499	117451,2
2005	10091,38	124380,8
2006	10908,78	126495,3
2007	11181,5	130796,1
2008	10756,61	133935,2
2009	13026,25	136078,2
2010	13664,54	140977
2011	15249,62	145065,3
2012	16347,6	149997,6
2013	17688,1	154197,5
2014	18130,3	160057
2015	19218,12	165979,1
2016	19564,05	171290,5
2017	19681,43	173517,2
2018	20370,28	175599,4
2019	20920,28	177004,2

/http://unctadstat.unctad.org/EN

شكل رقم(11): مساهمة القيمة المضافة لقطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي(1990-2019)بالمليون دولار.

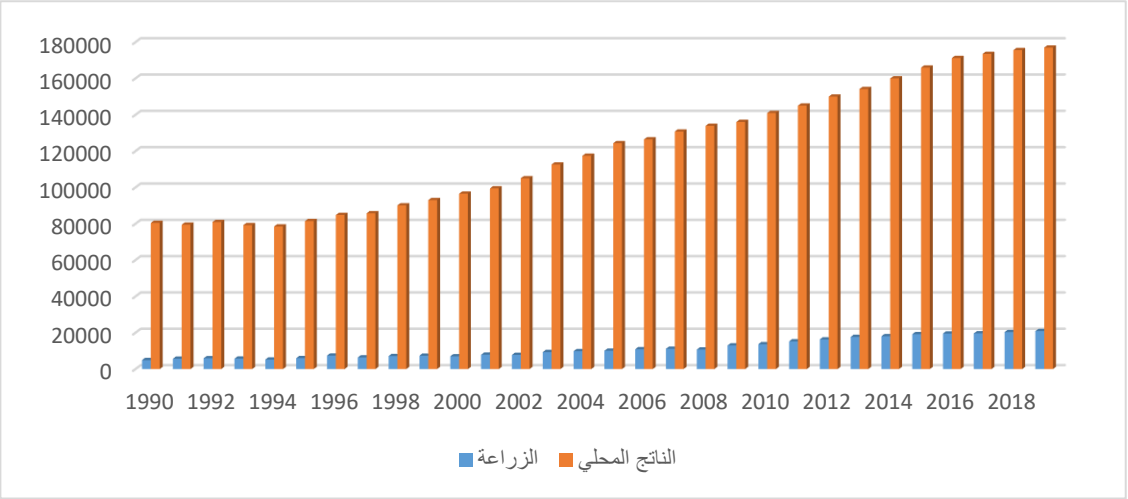

المصدر: من إعداد الطلبة: بالاعتماد على معطيات الجول رقم (08)

نلاحظ من الشكل رقم (11)وجدول القيم أعلاه رقم (08) أن القيمة المضافة للزراعة مقارنة بالناتج المحلي ضعيفة جدا طوال السنوات تقريبا من1990إلى 2019

بحيث سنة1990قدرت4937.489 مليون دولار لتصل في سنة 2019 إلى 20920.28مليون دولار

أي أن هذه القيمة تعد كأكبر قيمة في حين لم تساهم الزراعة بنسبة كبيرة في الناتج المحلي بالقدر الكافي رغم كل هذه السنوات و كل المشاريع التنموية وتطور وسائل الانتاج وكل السياسات المنتهجة من طرف الدولة.

2-3-2-القطاع الصناعي

الجدول رقم (09) يبين تطورات القيمة المضافة لقطاع الصناعة بدلالة السنوات خلال الفترة (1990-2019)

لسنوات	القيمة المضافة لقطاع الصناعة	الناتج pib
1990	38185,0867	80470,5778
1991	37747,5536	79504,9304
1992	37865,3647	80936,021
1993	37303,0435	79236,3639
1994	36554,7345	78523,2394
1995	37829,5143	81507,1184
1996	39591,9956	84848,909
1997	41409,6698	85782,2469
1998	43048,0209	90157,1446
1999	45190,7483	93042,1746
2000	47084,8883	96577,7773
2001	46934,2386	99475,1106

2002	49230,341	105045,717
2003	52920,6008	112609,008
2004	55053,45	117451,196
2005	58440,0331	124380,816
2006	58450,7484	126495,29
2007	59080,0905	130796,13
2008	58988,6808	133935,237
2009	57104,2985	136078,201
2010	57655,3774	140977,016
2011	57366,2346	145065,35
2012	57630,1613	149997,572
2013	56848,0002	154197,505
2014	58045,6951	160057,01
2015	59297,9939	165979,119
2016	63068,6874	171290,451
2017	63500,8275	173517,227
2018	62682,9834	175599,433
2019	62231,0712	177004,229

المصدر: من مخرجات الموقع http ://unctadstat.unctad.org/EN

شكل رقم(12): مساهمة القيمة المضافة لقطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي(1990-2019).بالمليون دولار

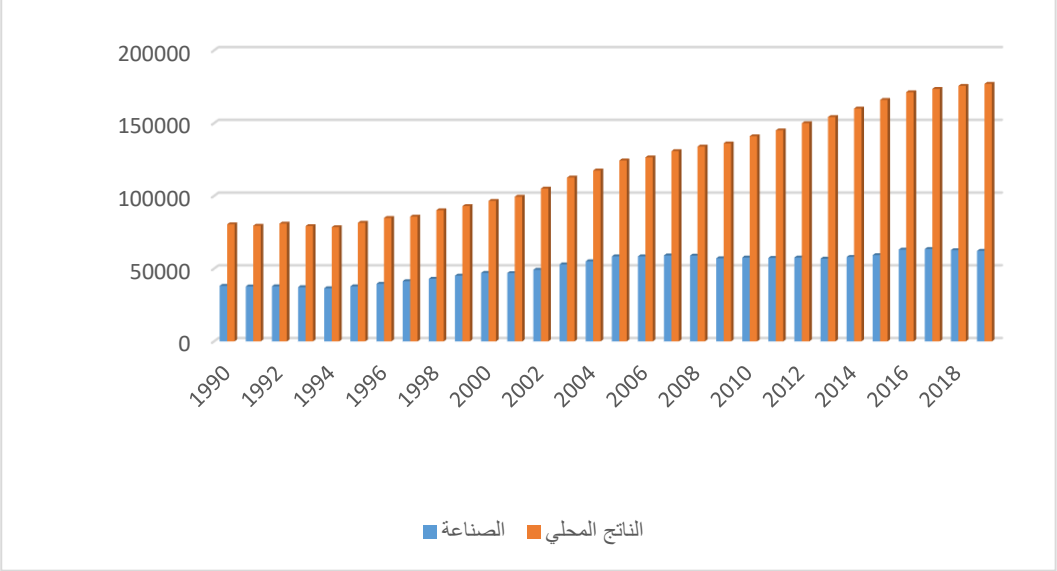

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (09)

نلاحظ من خلال الشكل(12)وجدول المعطيات رقم (09) أن القطاع الصناعي مساهم قوي في الناتج المحلي بحيث شهد تطور في مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي ليصل سنة 2017إلى أعلى قيمة مضافة (63500.83) مليون دولار في المقابل تقدر قيمة الناتج المحلي في هذه السنة(130796.1)مليون دولار واحتلت الصناعة مكانة محترمة في مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يوضحة الشكل المبين .

-3-3-قطاع الخدمات:

الجدول رقم (10) :يوضح تطورات القيمة المضافة لقطا الخدمات والتاج الاجمالي بدلالة السنوات خلال الفترة (1999-2019)

السنوات	القيمة لالمضافة لقطاع الخدمات	الناتج الاجمالي
1990	27864,6832	80470,5778
1991	27112,7133	79504,9304
1992	28136,6624	80936,021
1993	27581,2652	79236,3639
1994	28400,1568	78523,2394
1995	29197,4981	81507,1184
1996	29611,5129	84848,909
1997	30269,7198	85782,2469
1998	31564,0056	90157,1446
1999	32070,1877	93042,1746
2000	33651,0286	96577,7773
2001	34852,2888	99475,1106
2002	36804,6928	105045,717
2003	38303,2614	112609,008
2004	40016,1546	117451,196
2005	42341,5044	124380,816
2006	44649,2913	126495,29
2007	48231,308	130796,13
2008	52105,8024	133935,237
2009	56125,9389	136078,201
2010	60019,4063	140977,016
2011	64598,2677	145065,35
2012	67824,2155	149997,572
2013	72163,2396	154197,505
2014	76957,4328	160057,01
2015	80531,1806	165979,119
2016	82541,6315	171290,451
2017	84701,4496	173517,227
2018	87646,832	175599,433
2019	90056,2419	177004,229

http ://unctadstat.unctad.org/E

الشكل رقم (13)مساهمة القيمة المضافة لقطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي(1990-2019).بالمليون دولار

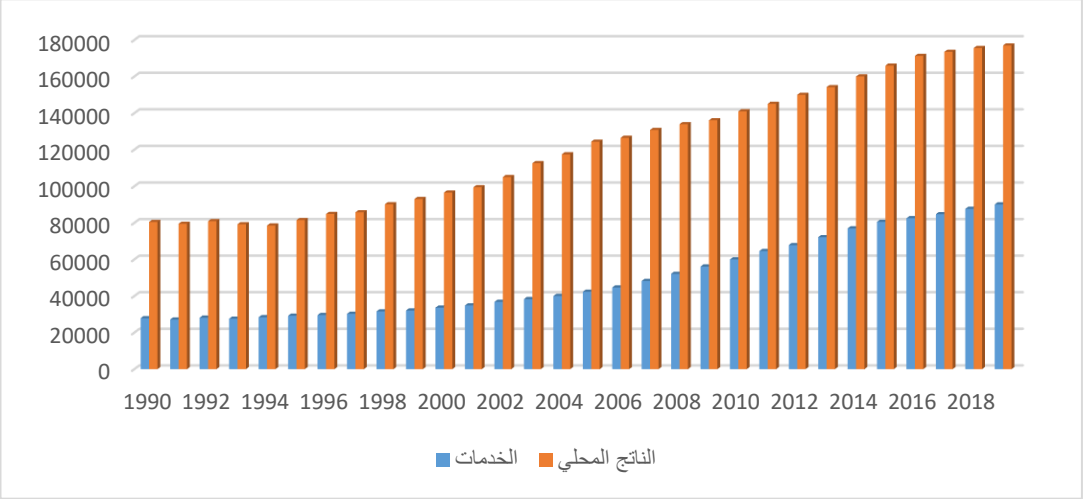

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (10)

من خلال جدول الأعمدة البيانية الموضحة أعلاه الجدول رقم (10) نلاحظ تزايد مستمر ومتواصل لمساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي إلاجمالي خلال السنوات بداية من 1990الى غاية 2019 بحيث قيمة الناتج المحلي الإجمالي سنة1990 تقدر ب(72864.58مليون دولار)وفي سنة 2000والتي توافقها القيمة المضافة للخدمات (80470.58مليون دولار) أي ان ثلث قيمة الناتج المحلي الإجمالي في ذات السنة(33651,0286مليون دولار)، بحيث يعتبر كأحد أهم النشاطات الاقتصادية،لما توفره الجزائر من خدمات على عكس قطاع الفلاحة بحيث تصل القيمة المضافة في الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الخدمات إلى أعلى قيمة سنة 2019 (177004,22 مليون دولار) تقابلها 90056,24 مليون دولار .

المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية للدراسة

المطلب الأول: الدراسات السابقة

1-1-الدراسات السابقة الأجنبية

1-1-1-دراسة: adamuhassanmuhammed, Tahirhussainimairiga, IliyaAyubaThompson, UsmanIsmaeel Bello **(The role of agriculture in the economic diversification of the Nigerian economy)**هدفت الدراسة إلى تحديد وفحص دور الزراعة والناتج الزراعي في التنويع الإقتصاد النيجيري خلال الفترة 1980-2016، باستعمال منهجية VAR.

توصلت الدراسة إلى وجود اثر ايجابي وهام للناتج الزراعي على الصادرات الغير النفطية، وبذلك فالإيرادات غير النفطية لها علاقة ايجابية كذلك مع الصادرات الغير النفطية.

وتوصلت الدراسة ايضا لوجود علاقة عكسية بين الانفاق الحكومي على الزراعة والصادرات الغير النفطية لذلك وجب على الحكومة زيادة نفقاتها على القطاع بغاية الوصول إلى النمو الاقتصادي.

1-1-2-دراسة Anna Nowak, Pawel janulewicz, Artur Krukowski and Barbara Bujanowicz haras **(Diversification of the level of agricultural development in the member states of the European union)**هدفت الدراسة إلى تقييم مستوى التنمية الزراعية، ودراسة العلاقة بين القطاع الزراعي والنمو الاقتصادي في 25 دولة عضو في الاتحاد الأوروبي(EU) خلال الفترة(2010-2013)، واستعمل نموذج التطوير الذي اقترحه Hellwig.

يشير تنوع قيم القياس التركيبي في الدول الأعضاء المعنية إلى تنوع كبير في التنمية الزراعية داخل الاتحاد الأوروبي ، والذي يتم تحديده من خلال كل من إمكانات الإنتاج وفعالية استخدامه.

وتوصلت نتائج الدراسة إلى تنوع قوي في مستوى التنمية الزراعية بين الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي.

1-1-3-دراسة jennypher Pacheco, Wilman-Santiago Ochoa-Moreno, Jenny Ordonez and Leonardo izquierdo-Montoya **(Agricultural Diversification and Economic Growth in Ecuador)**

هدف الباحثون من خلال هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين النمو الاقتصادي وهيكل الإنتاج الزراعي، فضلا عن إمكانيات التنويع في 23 مقاطعة من الإكوادور في عام2014، و لدراسة المتغيرات تم اتباع المنهجية التالية: اولا بناء فهرسShannon-Weaver ثم تحديد قائمة المتغيرات باستخدام طريقة رسم الخرائط و يأتي بعده بيرسون وأخيرا التغاير،

توصلت الدراسة إلى أن المتغيرات(إجمالي القيمة المضافة للزراعة فقط، متوسط دخل الأسرة الإجمالي، والسكان النشيطين اقتصاديا)، لها تأثير ايجابي على التنويع الزراعي، في حين أن مستوى التعليم، معدل البطالة، وحجم الائتمان كان لديهم تأثير سلبي.

1-2-الدراسة السابقة العربية:

1-2-1-دراسة:د.سعود غالي صبر،شفان جمال حمة سعيد، **أثر تنويع نشاط القطاعات الإقتصادية على النمو الإقتصادي في العراق للمدة من (1980-2017)**، كما هدفت هذه الدراسة إلى ضرورة تبني إستراتيجية التنويع الاقتصادي ،في حالة الاقتصاد العراقي ومعرفة مدى تأثير بعض القطاعات الأخرى على الناتج المحلي ،وذلك بإستخدام(ARDL) إلى أن الاقتصاد العراقي وإعتماده المفرط على الصناعات الاستخراجية ، وعدم امتلاك الحكومة روية واضحة للتنويع الاقتصادي فجميع القطاعات الاقتصادية المشمولة فيك الدراسة ترتبط بالناتج المحلي الإجمالي .

1-2-2-دراسة:د. سايح حمزة ، ط/د. مناد بولنوار إلياس زكرياء، **التنويع الإقتصادي وأثره على النمو الإقصادي لدول شمال إفريقيا (دراسة قياسية باستخدام بيانات بانل للفترة 2000-2019)**، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على المفاهيم الأساسية لإستراتيجية التنويع الإقتصادي وكذا ،وتوضيح العلاقة التي تربط بينهما، إضافة إلى قياس أثر مؤشرات التنويع الإقتصادي على معدلات النمو الإقتصادي لخمس دول من شمال إفريقيا فترة الدراسة تغطي مدة 20 سنة وتمتد من سنة 2000 إلى غاية سنة 2019، بإستخدام بيانات بانل بحيث توصلت الدراسة إلى أن هناك تأثير معنوي موجب ضعيف بين المتغيرين ، ويرجع ذلك إلى اشتراك دول شمال إفريقيا في أزمة اقتصادية ذات سمات متطابقة من حيث ضعف الناتج المحلي ، والخلل الذي يعتري ثروة الموارد البشرية والطبيعية وعدم الاستفادة منها، وضعف البنية التحية لهذه الدول، وتفشي الفساد، إضافة إلى معدلات البطالة المرتفعة والاعتماد على القروض الأجنبية

1-3-الدراسات المحلية:

1-3-1-الدراسة : سفيان الشارف بن عطية، **مساهمة قطاع الفلاحة في التنويع الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية و تحليلية خلال الفترة 2019/2000** وهدفت هذه الدراسة إلى إبراز أهمية التنويع الاقتصادي للخروج من دائرة الاعتماد على المورد الوحيد وتوضيح الفرص والإمكانيات الجزائرية في مجال القطاع الفلاحي وذلك بإستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية MCO بإعتبارها تعطي مقدرات خطية غير متحيزة ،بحيث توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين قطاعات الفلاحة وتطور الناتج المحلي الخام وهذا راجع

إلى السياسات التي شملها القطاع الفلاحي مع وجود العلاقة السلبية بين الواردات الزراعية والناتج الداخلي الخام .

1-3-2-دراسة: د .مرزق سعد ، د.زيان نورة،**واقع القطاع الفلاحي في الجزائر "دراسة قياسية بإستعمال منهجية الحدود خلال الفترة (1980-2017)** "هدفت هذه الدراسة إلى تحليل واقع القطاع الفلاحي في الجزائر، وأهميته في إحداث تنمية اقتصادية إضافة إلى إبراز دور القطاع القطاع الفلاحي في تفعيل التنوع الاقتصادي لمواجهة الأزمات ومحاولة بناء نموذج قياسي لدراسة مدى مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الخام وذلك باستعمال منهجية ARDL،بحيث توصلت إلى وجود علاقة ايجابية بين الصادرات الزراعية ونسبة مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الخام ،إضافة إلى وجود علاقة بين الإنتاج الزراعي والناتج الداخلي الخام.

المطلب الثاني:علاقة الدراسة بالدراسات السابقة

2-1-علاقة الدراسة بالدراسات السابقة الأجنبية:

جدول رقم(11): يوضح العلاقة بين الدراسة الحالية والدراسات الاجنبية

الدراسة	موضوع الدراسة	الهدف من الدراسة	فترة الدراسة	اسلوب المعالج	النتائج
Anna Nowak, Pawel janulewicz, ArturKrukowski and Barbara Bujanowicz-haras	Diversification of the level of agricultluraldevelopmentin the member states of theEuropean union	-دراسة العلاقة بين القطاع الزراعي والنمو الاقتصادي في 25 دولة في الاتحاد الأوروبي؛ - معرفة نسبة الناتج الزراعي لكل دولة على حدا.	2010-2013	-نموذج التطوير الذي اقترحه Hellwig	-اشارت النتائج إلى ان هولندا والدانمارك هما الدولتان اللتان تتمتعان بأعلى مستوى من التنمية الزراعية؛ -أظهرت الدراسة إلى إن الدول الأعضاء التي انضمت إلى الاتحاد الأوروبي عام 2004 وما بعده لديها أسوأ مستوى من التطور ؛ -وجود تنوع كبير في التنمية الزراعية داخل الاتحاد الاوروبي.
Adamuhassannmuhammed , Tahir hussainimairiga, IliyaAyubaThompson, Usman Ismaeel Bello	The role of agriculture in the economic diversification of the Nigerian economy	-فحص تأثير الناتج الزراعي على التنويع الاقتصادي في نيجيريا؛ -تحديد دور الزراعة في تطوير التنمية المستدامة في الاقتصاد النيجيري.	-تمثلت الدراسة خلال -الفترة 1980-2016	-منهجية VAR	-وجود علاقة ايجابية بين ايرادات الموارد الغير النفطية والصادرات الغير النفطية؛ -وجود علاقة عكسية بين الإنفاق الحكومي على الزراعة والصادرات الغيرالنفطية.
Jennypher Pacheco, Wilman-santiagoOchoa-Moreno, jenny Ordonez and Leonardo Izquierdo-Montoya	Agricultural Diversification and Economic Growth in Ecuador	-تحليل العلاقة بين النمو الاقتصادي وهيكل النتاج الزراعي؛ -تحديد إمكانية التنويع الزراعي في 23 مقاطعة في الإكوادور	خلال عام 2014	Shannon-Weaver بيرسون	-وجود علاقة ايجابية بين (إجمالي القيمة المضافة للزراعة فقط، متوسط دخل الاسرة الإجمالي، والسكان النشيطين اقتصاديا) والتنويع الزراعي؛ -وجود علاقة سالبة بين (مستوى التعلم، معدل البطالة، حجم الائتمان) والتنويع الزراعي.
الدراسة الحالية	مساهمة قطاع الفلاحة في التنويع الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية و تحليلية خلال الفترة (2019-1990)	الوقوف على أهمية التنويع الاقتصادي -توضيح أهم الفرص والإمكانيات الجزائرية في مجال القطاع الفلاحي و دوره في تفعيل التنوع الاقتصادي لمواجهة الأزمات -تسليط الضوء على أهمية القطاع الفلاحي لإحداث تنمية اقتصادية	فترة الدراسة تغطي مدة 29 سنة وتمتد من 1990 إلى غاية 2019	نموذج الانحدار الذاتي ذي الإبطاء الموزع ARDL	-سوف نتطرق في هذه الدراسة إلى مساهمة القطاع الفلاحي في التنويع الاقتصادي في الفصل الثاني.

نلاحظ من الجدول إن المتغيرات المستخدمة في الدراسات تختلف عن المتغيرات المستعملة في دراستنا الحالية وذلك راجع لاختلاف في بعض نقاط أهداف الدراسة ، واختلاف الإطار الزمني والمكاني لاختلاف الرقعة الجغرافية لكون الدراسات دراسات أجنبية، و حسب الجدول فان دراستنا هي الوحيدة التي استعملت نموذج الانحدار الذاتي ذي الإبطاء الموزعARDL بينما استعملت الدراسات مختلف النماذج لاختلاف متغيرات الدراسة.

2-2-علاقة الدراسة بالدراسات العربية:

جدول رقم(12): يوضح العلاقة بين الدراسة الحالية الدراسات العربية

دراسة	موضوع الدراسة	الهدف من الدراسة	فترة الدراسة	أسلوب المعالج	النتائج
أ.د.سعود غالي صبر شفان جمال حمة سعيد	أثر تنويع نشاط القطاعات الإقتصادية على النمو الإقتصادي في العراق للمدة من (2017-1980)	-ضرورة تبني إستراتيجية التنويع الإقتصادي في حالة الإقتصاد العراقي -معرفة مدى تأثير بعض القطاعات الأخرى على الناتج المحلي	فترة دراسة تغطي مدة 37سنة تمتد من سنة 1980إلى غاية سنة 2017.	نموذج ARDL	معناة الاقتصاد العراقي من واعتماده المفرط على الصناعات الإستخراجية؛ -عدم امتلاك الحكومة روية واضحة للتنويع الاقتصادي؛ -جميع القطاعات الاقتصادية المشمولة في الدراسة ترتبط بالناتج المحلي الإجمالي.
د. سايح حمزة ، ط/د. مناد بولنوار إلياس زكرياء ، د. نشاد حكيم	التنويع الإقتصادي وأثره على النمو الإقصادي لدول شمال إفريقيا (دراسة قياسية باستخدام بيانات بانل للفترة (2019-2000	التعرف على المفاهيم الأساسية لإستراتيجية التنويع الإقتصادي وكذا النمو الإقتصادي ، -وتوضيح العلاقة التي تربط بينهما؛ -قياس أثر مؤشرات التنويع الإقتصادي على معدلات النمو الإقتصادي لخمس دول من شمال إفريقيا (المغرب، الجزائر، تونس، السودان ومصر) .	فترة الدراسة تغطي مدة 20 سنة وتمتد من سنة 2000 إلى غاية سنة 2019.	إستخدام بيانات بانل	هناك تأثير معنوي موجب ضعيف بين المتغيرين؛ ويرجع ذلك إلى اشتراك دول شمال إفريقيا في أزمة اقتصادية ذات سمات متطابقة من حيث ضعف الناتج المحلي، والخلل الذي يعتري ثروة الموارد البشرية والطبيعية وعدم الاستفادة منها، وضعف البنية التحية لهذه الدول، إضافة إلى معدل البطالة المرتفعة والاعتماد على القروض الأجنبية
الدراسة الحالية	مساهمة قطاع الفلاحة في التنويع الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية و تحليلية خلال الفترة	الوقوف على أهمية التنويع الاقتصادي؛ -توضيح أهم الفرص والإمكانيات الجزائرية في مجال القطاع الفلاحي و دوره في تفعيل التنوع الاقتصادي لمواجهة الأزمات؛ -تسليط الضوء على أهمية	فترة الدراسة تغطي مدة 29 سنة وتمتد من 1990 إلى غاية 2019	نستخدم منهجية ARDL	-سوف نتطرق في هذه الدراسة إلى مساهمة القطاع الفلاحي في التنويع الاقتصادي في الفصل الثاني.

	(2019-1990)	القطاع الفلاحي لإحداث تنمية اقتصادية.			

من خلال الجدول نلاحظ من جدول الدراسات رقم (12) رغم إختلاف في الرقعة الجغرافية والإطار الزمني المدروس، إلا أننا ندرس الخاصية المشتركة بين هذه الدول وهي إعتمادها على المورد الوحيد وإشتراكها في نفس الأزمة الاقتصادية، حيث يتم الانطلاق من أهداف تشترك في تسليطها الضوء على التنويع الاقتصادي والتوصل إلى نفس النتائج النظرية رغم إختلاف المتغيرات المستخدمة.

2-3-علاقة الدراسة بالدراسات المحلية:

جدول رقم(13): يوضح العلاقة بين الدراسة الحالية والدراسات المحلية

دراسة	موضوع الدراسة	الهدف من الدراسة	فترة الدراسة	أسلوب المعالج	النتائج
د .مرزق سعد -د.زيان نورة	واقع القطاع الفلاحي في الجزائر دراسة قياسية بإستعمال منهجية الحدود خلال الفترة(1980-2017) .	تحليل واقع القطاع الفلاحي في الجزائر وأهميته في إحداث تنمية إقتصادية؛ -دور القطاع في تفعيل التنوع الاقتصادي لمواجهة الأزمات؛ -محاولة بناء نموذج قياسي لدراسة مدى مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الخام.	تمثلت عينة الدراسة قطاع الفلاحة لدولة الجزائر فترة دراسة تغطي مدة 37سنة وتمتد من سنة 1980إلى غاية سنة 2017 .	منهجية ARDL	-وجود علاقة إيجابية بين الصادرات الزراعية ونسبة مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الخام؛ -الإنتاج الزراعي والناتج الداخلي الخام ،بحيث الزيادة بوحدة واحدة تودي إلى زيادة في الناتج الداخلي الخام؛ - العلاقة السلبية بين الواردات الزراعية والناتج الداخلي الخام .
سفيان الشارف بن عطية	مساهمة قطاع الفلاحة في التنويع الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية و تحليلية خلال الفترة 2019/2000	إبراز أهمية التنويع الإقتصادي للخروج من دائرة الإعتماد على المورد الواحد -توضيح الفرص والإمكانات الجزائرية في مجال القطاع الفلاحي	فترة الدراسة تغطي مدة 19سنة وتمتد من سنة 2000إلى غاية 2019 .	نستخدم طريقة المربعات الصغرى العادية MCO باعتبارها تعطي مقدرات خطية غير متحيزة	-وجود علاقة طردية بين قطاع الفلاحة وتطور الناتج المحلي الخام وهذا راجع إلى السياسات التي شملها القطاع الفلاحي
الدراسة الحالية	مساهمة قطاع الفلاحة في التنويع الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية و تحليلية خلال الفترة (2019-1990)	الوقوف على أهمية التنويع الاقتصادي؛ -توضيح أهم الفرص والإمكانيات الجزائرية في مجال القطاع الفلاحي و دوره في تفعيل التنوع الاقتصادي لمواجهة الأزمات؛ -تسليط الضوء على أهمية	فترة الدراسة تغطي مدة 29 سنة وتمتد من 1990 إلى غاية 2019	نموذج الانحدار الذاتي ذي الإبطاء الموزع ARDL	-سوف نتطرق في هذه الدراسة إلى مساهمة القطاع الفلاحي في التنويع الاقتصادي في الفصل الثاني.

		القطاع الفلاحي لإحداث تنمية اقتصادية.			

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه رقم(13) ، تشابه نسبي بين أهداف الدراسات ودراستنا،رغم الاختلاف في الإطار الزمني إلا أننا نخلص إلى نفس النتائج تقريبا، لأننا ندرس واقع القطاع الفلاحي في التنويع الإقتصادي لدولة الجزائر فكل النتائج ترمي إلى وجود علاقة طردية بين الانتاج الزراعي والناتج الداخلي الخام وزيادة وحدة واحدة من الانتاج الزراعي تؤدي إلى زيادة في الناتج المحلي. إن دراستنا لنفس الرقعة الجغرافية.

خلاصة الفصل:

التنويع الاقتصادي كان ولا زال الهدف السامي الذي تسعى إليه مختلف الحكومات والاقتصاديات خاصة الدول التي تدور في حلقة مفرغة، ألا وهي حلقة التقليل من اعتمادها المفرط للنفط وإنعاش الاقتصاد بتنمية شاملة، وتنشيط لحركة الإنتاج والاستثمار في القطاعات الأخرى وتوفير الأمن الغذائي للشعب.

تطرقت الدراسة إلى جوانب نظرية لكل من القطاع الفلاحي والتنويع الاقتصادي وواقعهما في الاقتصاد الجزائري وكذا العلاقة بينهم خاصة بعدما شهدت الأسواق الانخفاض الحاد لأسعار البترول، مما ألزم حتمية التوجه إلى سياسات التنويع الاقتصادي لمواجهة الأزمات، ونظرا لتوفر الجزائر على إمكانيات وموارد هائلة وضعت استراتيجيات ومشاريع تنموية بمبالغ خيالية، لأنها لن تستطيع النجاح في هذه العملية إلا بانتهاج سياسات فاعلة معتمدة تجارب بلدان ناجحة.

يأتي الفصل الثاني للربط بين متغيرات الدراسة، وعليه سوف نتطرق إلى اثر القطاع الفلاحي على التنويع الاقتصادي، باستخدام التحليل القياسي خلال فترة الدراسة من أجل الحصول على معلومات كمية تفسر الظاهرة المدروسة.

الفصل الثاني

الدراسة القياسية لأثر القطاع الفلاحي على التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2019

تمهيد

يعد المجال الاقتصاد القياسي(الكمي) من بين أهم المجالات التي يسعى إليها الباحث إلى تحديد ودراسة العلاقات الكمية بين متغيرات الدراسة، وهذا يتطلب بطبيعة الحال أن يكون الباحث ذو إلمام جيد بالنظرية الاقتصادية وكذلك بالأدوات الكمية، حيث أنها تحدد العلاقات بين المتغيرات بطريقة أدق وبصورة رقمية تسمح بالفهم الأوضح للعلاقات، ولحسن حظنا أن الدراسات الاقتصادية اغلبها يمكن أن تصاغ على شكل نماذج رياضية كمية تحدد الأثر بين متغيرات الدراسة.

بعد الدراسة النظرية لمتغيرات الدراسة في الفصل الأول،نأتي في هذه المرحلة لترجمة العلاقة القياسية وسيتم اعتماد منهجية الانحدار الذاتي ذي الإبطاء الموزعARDL، من اجل تحديد العلاقة بين المتغيرات المستقلة والتابع، ولتحديد النموذج الذي يفسر الدراسة احسن تفسير، وضمن هذا السياق قمنا بالتطرق في هذا الفصل إلى مبحثين كالتالي:

- **المبحث الأول: الإطار النظري لمنهجية الدراسة**
- **المبحث الثاني: الإطار التطبيقي للدراسة**

المبحث الأول: الإطار النظري لمنهجية الدراسة

المطلب الأول: مفهوم الإستقرارية

1-1-دراسة إستقرارية السلاسل الزمنية: تعد دراسة إستقرارية السلاسل الزمنية خطوة أولية لابد القيام بها وذلك لعدة أسباب نذكر منها[1]:

-إذا كانت السلسلة الزمنية غير مستقرة: فهذا يعني أنها ستمكننا بدراسة الظاهرة قيد فترة الدراسة الحالية فقط، مما يجعل السلسلة الزمنية تدور في حلقة معينة، كما انه لا يمكننا تعميم النتيجة على فترات زمنية أخرى، ولا نستطيع استخدامه في أغراض التنبؤ ذلك لان السلسلة الزمنية الغير مستقرة، ستكون ذات قيمة عملية ضعيفة جدا، بالإضافة إلى هذا قد نقع في مشكلة الانحدار الزائف أين يكون لدينا معامل تحديد R^2مرتفع، وقيمة إحصائية ستيودنتTتعطي نتائج معنوية، ولكن النتيجة قد لا يكون لها معنى اقتصادي، هذا يأتي من أن نتائج الانحدار قد لا تكون متسقة مما يجعل نتائج الاختبارات الإحصائية غير الصحيحة؛

-أما السلاسل الزمنية المستقرة تكون الصدمات مؤقتة وتأثيرهم عبر الزمن سوف يتلاشى كما تعود لقيم المتوسط في المدى الطويل.

ولمعرفة إستقرارية السلاسل الزمنية يمكن أن يتبين لنا ذلك من خلال المنحنى البياني، أو التطرق إلى استخدام اختبارات الكشف عن جذر الوحدة، حيث تساعدنا هذه الاختبارات في تحديد الطريقة الملائمة لجعل السلسلة مستقرة ومن اجل فهم هذه الاختبارات لابد م8ن التفريق من معرفة أنواع النماذج غير المستقرة.

1-1-1-أنواع النماذج الغير مستقرة: ونميز بين نوعين من النماذج المستقرة نذكرها كالآتي[2]:

* **النموذج TS «trend stationary:** هذه النماذج يكون متوسط الحسابي$E(Y_t)$مرتبط بالزمن وتاخذ شكل كثير حدود من الدرجة الأولى، ويكتب على الشكل التالي:

$$Y_t = a^0 + a^1 t + \varepsilon_t \dots\dots\dots (1)$$

حيث يمثلE_t: تشويش ابيض.

[1] Gujarity,D.(2012). **«ECONOMETRICS BY EXAMPLE»**.McDraw-hill, USA.P216

[2] محمد شبخي، (2011)، **"طرق الاقتصاد القياسي-محاضرات وتطبيقات-"**، الطبعة الأولى، دار الحامد، الجزائر، ص ص 207-208.

وبإمكاننا أن نجعل هذه السلسلة مستقرة وذلك بتقدير المعالم $\widehat{a_0}$،$\widehat{a_1}$بطريقة المربعات الصغرى **العادية**، **وطرح المقدار** $\widehat{a_0} + \widehat{a_1}t$ من Y_t، أي: $Y_t - \widehat{a_0} + \widehat{a_1}t$،

* **النموذج «differencystationary» DS**: هذا النماذج أيضا غير مستقرة وتبرز عدمإستقرارية عشوائية stochastic، وتأخذ الشكل التالي:

$$Y_t = Y_{t-1} + \beta + \varepsilon_t \dots\dots (2)$$

ويمكننا جعلها مستقرة باستعمال الفروقات كمايلي:

$$\nabla^d Y_t = \beta + \varepsilon_t$$

β: ثابت و d: درجة الفروقات.

وغالبا تستعمل الفروقات من الدرجة الاولى في هذه النماذج أي أن d=1 ونكتب من الشكل:

$$\nabla Y_t = \beta + \varepsilon_t$$

1-1-2-اختبار إستقرارية السلاسل: ونقول عليه أيضا اختبار جذر الوحدةk نفترض نموذج من الشكل AR(1) لسلسلة أحادية على الشكل التالي:

$$Y_t = Y_{t-1} + \varepsilon_t \dots\dots (3)$$

ε_t: حد الخطا العشوائي، والذي يفترض فيه: وسط حسابي معدوم، تباين ثابت، وقيم غير مرتبطة(عندئذ يسمى حد الخطا او النشويش الابيض).

يلاحظ أن معامل الانحدار يساوي الواحد، وإذا حدث هذا في الواقع فان ذلك يؤدي إلى وجود مشكلة جذر الوحدة، أي عدم استقرار بيانات السلسلة حيث يوجد هناك اتجاه زمني في البيانات، ولذا إذا قمنا بتقدير الصيغة التالية:

$$Y_t = \varphi Y_{t-1} + \varepsilon_t \dots\dots (4)$$

حيث تكون لدينا فيها ثلاثة حالات حسب قيمφ

الحالة الاولى: السلسلةX_t مستقرة، والمشاهدات الحالية لها وزن اكبر من المشاهدات الماضية.

الحالة الثانية: $\varphi = 1$ السلسلةX_tغير مستقرة، والمشاهدات الحالية لها نفس وزن المشاهدات الماضية، وبالتالي يجب تحديد درجة تكامل السلسلة.

الحالة الثالثة: $|\varphi| > 1$: السلسلةX_t غير مستقرة، وتباينها يتزايد بشكل أسي مع(t) والمشاهدات الماضية لها وزن كبير مقارنة بالمشاهدات الحالية.

وتعرف السلسلة التي يوجد لها جذر مساوي للوحدة بسلسلة السير العشوائي« **Random walk time series**»وهي أحد الأمثلة لسلسلة غير ساكنة.

ويمكن إعادة صياغة المعادلة(4)، بعد طرح من طرفيها Y_{t-1} نتحصل على المعادلتين التاليتين:

$$\Delta Y_t = (\varphi - 1)Y_{t-1} + \varepsilon_t \dots\dots (5)$$

$$\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} + \varepsilon_t \dots\dots (6)$$

حيث يمثل لنا $\nabla Y_t = Y_t - Y_{t-1}$و$\lambda = \varphi - 1$ الان يصبح لدينا الفرضيات كالاتي:

$$\begin{cases} H^0: \lambda = 0 \\ H^1: \lambda \neq 0 \end{cases}$$

فإذا تحققت فرضية العدم أي ثبت أن$\lambda = 0$، فان السلسلة الأصلية تكون غير مستقرة، ومعنى هذا$\nabla Y_t = \varepsilon_t$ ، واذا كانت سلسلة الفروق الاولى من سلسلة السير العشوائي ساكنة او مستقرة، فان السلسلة الاصلية تكون متكاملة من الرتبة الاولى «**intergrated of order1**»ونرمز لها$I(1)$،أماإذا كانت السلسلة ساكنة أو مستقرة بعد الحصول على الفروق الثانية(الفروق الاولى للفروق الاولى)، فان السلسلة الأصلية تكون متكاملة من الرتبة الثانية ونرمز لها$I(2)$ وهكذا، أماإذا كانت السلسلة الأصلية مستقرة أو ساكنة يقال أنها متكاملة من الرتبة صفر أو عند المستوى ونرمز لها$I(0)$.

ويوجد العديد من الاختبارات للكشف عن جذر الوحدة في السلاسل الزمنية ومن اهم هذه الاختبارات نذكر منها الآتي:

1-1-2-1-اختبارات ديكي فولر(1979-dickey fuller): ويعتمد هذا الاختبار على ثلاث عناصر والمتمثلة كالآتي[1]:

* صيغة النموذج؛

* حجم العينة؛

* مستوى المعنوية.

ويستخدم في إجراء هذا الاختبار ثلاث نماذج مختلفة تتمثل في:

[1]عبد القادر محمد عبد القادر عطية، (2004)، "**الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق**"، مكة المكرمة، ص652.

- ✓ **النموذج الأول:** وهذا النموذج خالي من حد الثابت و متغير الاتجاه الزمني، ويكتب على الشكل التالي:

$$\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} + \varepsilon_t \text{ أو } Y = \varphi Y_{t-1} + \varepsilon_t \dots\dots (7)$$

- ✓ **النموذج الثاني:** وهذا النموذج خالي من متغير الاتجاه الزمني، ويكتب على الشكل التالي:

$$\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} + c + \varepsilon_t \text{ أو } Y = \varphi Y_{t-1} + c + \varepsilon_t \dots\dots (8)$$

- ✓ **النموذج الثالث:** ويحتوي هذا النموذج على كل من الثابت ومتغير الاتجاه الزمني، ويكتب على الشكل التالي:

$$\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} + bt + c + \varepsilon_t \text{ أو } Y_t = \varphi Y_{t-1} + bt + c + \varepsilon_t \dots\dots (9)$$

ولإجراء اختبار (DF) وتحقق من فرضية العدمHo والتي تعني المتغير له مسلك عشوائي، بينما الفرضية الثانية فتعني انه مستقر، حيث تقوم هذه الطريقة على تقدير المعالم φ، ونرمز لها بالرمز $\hat{\varphi}$ للنماذج الثلاثة بعدما نقوم بحساب $t_{\hat{\varphi}}$ الذي يمثل اختبار ستيودنت«student»وبتقدير صيغة النموذج الأول نتحصل على المعادلة التالية:

$$t_{\hat{\varphi}} = \frac{\hat{\varphi}}{\widehat{\sigma_{\hat{\varphi}}}} \dots\dots (10)$$

وبعدها نقارن قيمة المحسوبة بالجدولية فنأخذ القرار حسب الحالتين التاليين:

- **الحالة الاولى:** إذا كانت $t_{\hat{\varphi}}$ المحسوبة$t_{\hat{\varphi}}$ < الجدولية نرفض فرضية العدم ونقبل الفرض البديل وبالتالي تكون السلسلة ساكنة أو مستقرة.
- **الحالة الثانية:** إذا كانت$t_{\hat{\varphi}}$ المحسوبة > $t_{\hat{\varphi}}$ الجدولية نقبل فرضية العدم وبالتالي تكون السلسلة غير ساكنة أو غير مستقرة. ويجب ان نراعي هنا اننا نقارن القيم المطلقة لكل منt المحسوبة وt الجدولية بغض النضر عن الإشارة.

ومن عيوب اختبار ديكي–فولر(DF)، لا يصبح ملائما إذا وجدت هناك مشكلة ارتباط ذاتي في الحد العشوائي، أو ما يسمى بالارتباط التسلسلي«serial correlation»، وذلك بالرغم من كون بيانات المتغيرات

المدرجة في العلاقة المقدرة قد تكون مستقرة، وعندئذ نلجأ لاستخدام اختبار آخر يسمى اختبار ديكي–فولر الموسع «Augmented dickey-fuller(ADF)».

1-1-2-2-اختبار ديكي–فولر الموسع«Augmented dickey-fuller»: طور ديكي وفولر (1981) اختبار يسمى باختبار ديكي–فولر المطور(ADF) وهو يحمل نفس خصائص(DF)، إلا انه يختلف معه في طريقة التقدير فهو يقترح تعديل لاختبارات متباطئات إضافية للمتغير التابع من اجل التخلص من الارتباط الذاتي، وطول المتباطئات في النماذج الثلاث يتحدد بمعيار أكيك «information Citerionsakaike»وشوارتز «Schartzbayesian citerions» إذيستخدم الفروقات ذات الفجوة الزمنية ∇Y_{t-j+1}، ويتم ادراج عدد من الفروقات ذات الفجوة الزمنية حتى تختفي مشكلة الارتباط الذاتي، كما انه يرتكز على فرضية $|\varphi| < 1$، ويعتمد في عملية التقدير على طريقة المربعات الصغرى[1].

1-1-2-3-اختبار فيليبس وبيرون(1988)«Phillios and perron test» : واعتمد الباحثان في هذا الاختبار على نفس التوزيعات المحدودة لاختبارDFو ADF، كما أن هذا الاختبار يأخذ بعين الاعتبار التباين الشرطي للأخطاء، في حين نجد أن اختبار ADF مبني على افتراضات أن حد الخطأ مستقل إحصائيا، ويتضمن ثابت. ولهذا السبب عند استخدام اختبارADF يجب التأكد من أن حد الخطأ غير مرتبط وانه يتضمن تباين ثابت. أما اختبار PP فهو يسمح بإلغاء التحيزات الناتجة عن المميزات الخاصة للتذبذبات العشوائية[2].

المطلب الثاني: تعريف منهجية تقدير مقاربة الانحدار الذاتي ذي الإبطاء الموزع «Autoregrssive «distrubutedlag(ARDL)

2-1-تعريف بالنموذج ARDL: طوره كل من(1996)pessaranandal، (1997)Prsaran، Pessaran and Shin(1995)، عوضا عن دراسة التكامل وفقا لاختبار جوهانسن ونماذج تصحيح الخطأ(ECM)، بحيث تسمح هذه المقاربة بتقدير العلاقة قصيرة الأجل بغض النظر عن شرط تساوي درجات تكامل السلاسل (I(1), I(0)) وعدم تساوي درجة تكامل السلاسل الزمنية الى I(2)، حيث يعطي لنا الشكل العام للنموذجARDL(p,q1,q2)في حالة وجود متغيرين تفسيريين كما في المعادلتين التاليتين[3]:

[1]RegisBourboynais, (2000), **«Manual Et exercices Corrigés En econométrie »**, 3eme Edition, DUNOD, paris, P231.

[2] محمد شيخي، مرجع سبق ذكره، ص212.

[3]Pesaran, M, Shin, Y, (1999), «An autoregressive distributed lag modelling approach to cointegration analysis», econometrics and economic Theory in the 20th Century: the ragnarfrisch Centennial Symposium, (March 3-5, 1995), pp18-31, doi : 10.1017/CCOL521633230.

$$Y_t = \alpha_0 + \alpha_1 Y_{t-1} + \cdots + \alpha_p Y_{t-p} + \beta_0 X_{1t} + \cdots + \beta_{q1} X_{1t-q1} + \gamma_0 X_{2t} + \cdots + \gamma_{q2} X_{2t-q2} + \varepsilon_t \dots\dots (11)$$

$$Y_t = \alpha_0 + \sum_{i=1}^{p} \alpha_i Y_{t-i} + \sum_{j=0}^{q1} \beta_i X_{1t-j} + \sum_{k=0}^{q2} \gamma_i X_{2t-k} + \varepsilon_t \dots\dots\dots\dots (12)$$

ولاختبار مدى تحقق علاقة التكامل المشترك طور كل من Pesran et Al،2001في منهجية القياسية لنموذج الانحدار الذاتي للمبطئات الموزعة(ARDL)، منهجية حديثا في نموذج تصحيح الخطأ الغير مقيد(UECUM)، إذ تعتمد هذه الطريقة على القيم الماضية للمتغيرات في عملية التقدير، وتعرف هذه الطريقة بمنهج اختبار الحدودBounds test، حيث يتم صياغة نموذجUECUMضمن إطار نموذج ARDL وبافتراض وجود متغيرين Y متغير تابع وX متغير مستقل نتحصل على الصيغة الدالية التالية[1]:

$$\Delta Y_t = \alpha_0 + \sum_{i=1}^{p} \alpha_i \Delta Y_{t-i} + \sum_{j=0}^{q1} \beta_j \Delta X_{1t-j} + \sum_{k=0}^{q2} \gamma_k \Delta X_{2t-k} + \lambda_1 Y_{t-1} + \lambda_2 X_{1t-1} + \lambda_3 X_{2t-1} + \varepsilon_t \dots\dots (13)$$

أين تمثل كل من:λ_1و λ_2 و λ_3 معلمات علاقة طويلة المدى، بينما تمثل كل من: α_i و β_j و γ_k معلمات علاقة قصيرة المدى، وتكون معلمة المتغير التابع المبطئة لفترة واحدة على يسار المعادلة، اما α_0 الجزء القاطع، ε_t اخطاء الحد العشوائي. كما يتم التعبير عن المعلومات طويلة المدى في نموذجARDL وذلك بإيجاد معامل الأثر طويل المدى لمتغير المستقل، وهو عبارة عن حاصل قسمة معامل هذا المتغير المبطئة لفترة واحة مضروبا في إشارة سالبة على المعامل المتغير التابع المبطئة لفترة واحدة[2]، فنتحصل على المعادلة التالية[3]:

$$b = \frac{-\lambda_2}{\lambda_1} \dots\dots (14)$$

[1]Pesran, M, Shin, Y&Smith, R, (2001), **«bounds testing approuches to the analysis of level relationships»**, journal of applied Economic, 16, PP, 289-326.

[2]مجدي الشوريجي، (2007)، **"اثر النمو الاقتصادي على العمالة في الاقتصاد المصري"**، مجلة شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، العدد6، ص156.

[3]عماد الدين احمد المصبح، (2013)، **"تقدير الحجم الأمثللإنفاق الحكومي في سورية باستخدام منحنى ارمي وأسلوبARDL"**، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة القصيم، السعودية، المجلد7، العدد1، ص45، متوفر على الرابط:https://platform.almanhal.com/Reader/Article/59631

وبهذا يصبح نموذج العلاقة الطويلة الأجل كما يلي:

$$Y = \frac{-\alpha}{\lambda_1} + \frac{-\lambda_2}{\lambda_1} X_t$$

وتمكننا كذلك هذه المقاربة إلى إمكانية تطبيقها باستعمال سلاسل زمنية قصيرة، أي في حالة وجود عدد المشاهدات قليل اقل من 30 مشاهدة عكس نموذج تصحيح الخطأ أو التكامل المشترك لجوهانسن، إضافة إلى كونها تسمح بتقدير ديناميكية المدى القصير والمدى الطويل في آن واحد، كما تمكن هذه المقاربة للمتغيرات من اخذ درجات تأخير مثلى مختلفة[1].

2-2-خطوات تطبيق منهجية الانحدار الذاتي ذي الإبطاء الموزع ARDL: بناء على ماتم ذكره سابقا تتمثل لنا الخطوات المتبعة في عملية التقدير كالتالي:

2-2-1-دراسة إستقرارية السلاسل الزمنية: وتعد خطوة أولية وضرورية لابد القيام بها قبل عملية التقدير النموذج، وذلك باستعمال اختبارات جذر الوحدة للكشف عن درجة إستقرارية السلاسل الزمنية هل هي متكاملة عند I(0)أوI(1)أو ما بين الدرجة واحد والصفر، وأنها لا تتعدى درجة التكامل من الدرجة الثانيةI(2).

2-2-2-تحديد درجة إبطاء النموذج: حتى يتم تقدير النموذج الرياضي لابد من اختيار درجات التأخير الملائمة لكل متغيرة وفقا لمعايير AKAIC(AIC) و SCHWARTZ(SC)إذ يتم اختيار طول الفترة طبقا لأصغر قيمة لكل من المعيارين.

2-2-3-اختبار الحدود(Bounds test):ليتم تقدير نموذج تصحيح الخطأ وفقا لمنهجية الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع، لابد من المرور عبر اختبار الحدود**(Bounds test)**، لمعرفة ما إذا كانت توجد علاقة طويلة الأمد بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة[2].

وتقوم نتائج اختبار الحدود **(Bounds test)** على اختبار صحة الفرضيتين التاليتين:

[1] أميرة بحري، (2017)، "**الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات ودوره في النمو الاقتصادي-دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 2014/2000-**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ل.م.د في العلوم الاقتصادية، شعبة اقتصاد ماليي، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، ص215.

[2] رضا حمزة بوجانة، واخرون، (2018)، "**محددات الادخار العائلي في الاقتصاد الجزائري: دراسة قياسية باستخدام نماذج(ARDL) خلال الفترة(1970-2014)**"، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، جامعة غرداية، المجلد11، العدد2، 84-109، ص102.

$$\begin{cases} \mathbf{H_0}: \text{عدم وجود علاقة طويلة الاجل} \\ \mathbf{H_1}: \text{وجود علاقة طويلة الاجل} \end{cases}$$

ويتم رفض فرضية العدم إذا ما كانت إحصائية فيشر المحسوبة اقل من الحد الأعلى للحدود الموضوعية.

2-2-4-تقدير النموذجARDL: فمن خلال هذا التقدير نتحصل على نموذج تصحيح الخطأ غير مقيد، والعلاقة قصيرة المدى وطويلة المدى في آن واحد، حيث يمكننا بتقدير نموذج سواء في المدى الطويل ثم المرور بالمدى القصير ونموذج تصحيح الخطأ أو العكس.

2-2-5-اختبارات تشخيص النموذج: وتعتبر هذه الاختبارات اختبارات ثانوية، والغرض منها هو التأكد من أن النموذج لا يعاني من المشاكل القياسية ومن بين هذه الاختبارات نذكر منها الآتي:

2-2-6-اختبارBreusch-Godfrey: ويعتمد هذا الاختبار على مضاعف لاغرانج، والذي بدوره يسمح باختبار وجود ارتباط ذاتي من الدرجة اكبر من الواحد، ولإجراء هذا الاختبار هناك ثلاث طرق نذكرها كالآتي:

- تقدير النموذج العام بطريقة المربعات الصغرى ثم حساب البواقي$\hat{\varepsilon}_t$،
- تقدير المعادلة الوسطية التالية:

$$\varepsilon_t = \beta_0 + \beta_{t1}X_{t1} + \cdots + \beta_k X_{tk} + \rho_1\varepsilon_{t-1} + \rho_2\varepsilon_{t-2} + \cdots + \rho_p\varepsilon_{t-p} + \mu_t \ldots\ldots (16)$$

مع العلم أننا سنفقد**ρ**باستعمال هذه المعادلة، وبعد عملية التقدير نقوم بحساب معامل التحديد الخاص بهذه المعادلة $\mathbf{R^2}$،

✓ نختبر فرضية استقلالية الأخطاء $H_0: \rho_1 = \rho_2 = \cdots = \rho_p = 0$

إذ يتم لنا اختبار هذه الفرضية من خلال حساب إحصائيةLM والتي قيمتها تساوي $(n-p) \times R^2$ والتي تتبع التوزيع χ^2 بدرجة حريةp، فاذا تحصلنا على قيمةLM اكبر من $\chi^2(p)$ فاننا نرفض فرضية العدمH_0[1]

2-2-7-اختبارBreusch-Pagan-Godfrey: وقد تم تقديم هذا الاختبار عام 1989، وهو يقوم على كشف مشكلة عدم ثبات تباين الحد العشوائيHeteroscedasticity، والتي تتمثل في تغير الحد العشوائي

[1] للمزيد من التفاصيل انظر إلى كل من:

-Breusch, T, (1978), «**Testing for autocorrelation in dynamic linear models**» , Australian Economie Papers, Vol,17.
-Godfrey, L, G, (1978), «**Testing for higher order serial correlation in regression equation when the regression contain lagged dependant variable**», econometrica, Vol, 46.

مع تغير قيم المتغير التفسيري، أي أن هناك ارتباط بين الحد العشوائي والمتغير التفسيري. وبالتالي الإخلالبإحدى الافتراضات الأساسية لعمليات التقدير بطريقة المربعات الصغرى، والمتمثل في ثبات تباين الحد العشوائي والذي يطلق عليهاHomoscedasticity، وباختلال هذا الافتراض يجعل من عملية التقديرOLS تتصف بعدم الكفاءة، وان كانت تتصف بعدم التحيز والاتساق، ويعد اختبار Breusch-Pagan-Godfreyإحدى الاختبارات المستعملة في الكشف عن هذا المشكل، والذي يعتمد بدوره كذلك على فكرة مضاعف لاغرانج، حيث يقوم بتقدير ما يسمى بالانحدار المساعد، وذلك من اجل اختبار مدى وجود علاقة جوهرية بينe_t^2 والذي يمثل تباين الحد العشوائي والمتغير X_t والتي تمثل بعض او كل المتغيرات التفسيرية في النموذج، فبعد عملية التقدير نتحصل على القيمة$\frac{e_t^2}{\widehat{\delta}^2}$ ويتم اختبار فرضية العدم والتي تنص على:

$$H_0 = \alpha_1 = \alpha_2 = \cdots = \alpha_p = 0$$

وبمقارنة القيم المقدرة لمجموع مربعات الانحدار بإحصائية$\chi^2_{p,\alpha}$ فاذا كانت اقل نقبل فرضية العدم وبالتالي لا توجد مشكلة عدم ثبات التباين والعكس صحيح.

2-2-8-اختبارRamsey RESET: ويعد هذا الاختبار من بين اختبارات الكشف والتشخيص عن الأخطاء، والتي تؤدي بدورها على التعرف على مدى ملائمة تحديد أو تصميم النموذج، فحسب Ramseyاعتبر أن للأخطاء مواصفات مختلفة كالمتغيرات المحذوفة، عدم صحة المعادلة، (العلاقة بين X و u)، ويتم التأكد من ملائمة تحديد النموذج من خلال حساب إحصائيةF حيث يتم قبول فرضية العدم والتي تنص على أن "الدالة لا تعاني من مشكلة عدم التحديد" في حالة ما إذا كانت إحصائيةFالمحسوبة اقل من المجدولة وإذا كان العكس فنرفض H_0 ونقبل بفرض البديل اي " الدالة تعاني من مشكلة عدم التحديد"[1].

2-2-9-اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملاتARDL-ECM: ويعتبر هذا الاختبار من الاختبارات البعدية كذلك، أي التي يتم تطبيقها بعد تقدير صيغة تصحيح الخطأ لنموذجARDL ويهدف هذا الاختبار إلى اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات الأجلين القصير والطويل، ويطبق هذا الاختبار على بواقي النموذج وذلك بالاستعانة باختبارين هما[2]:

-اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة«Cumulative Sum of RecursiveResidual»؛

[1] عماد الدين احمد المصبح، مرجع سبق ذكره، ص50.

[2] Brown,R, L, Durbin&J, M, Evans, (1975), «**Techniques for Testing the constancy of Regression Relationship over time**», Journal of the Royal Statistical Society, Serial B, 37, PP 149-192

-اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة« Cumulative Sum of Squares of RecursiveResiduals(CUSUMSQ)»

ويتحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرة لصيغة تصحيح الخطأ لنموذجARDLإذا وقع الشكل البياني لإحصاء كل منCUSUM و CUSUMQS داخل الحدود الحرجة عند مستوى المعنوية 5%.

أماإذا وقع الشكل البياني لإحصاء الاختبارين المذكورين خارج الحدود الحرجة عند مستوى المعنوية 5% فتكون هذه المعاملات غير مستقرة[1].

المبحث الثاني: الإطار التطبيقي للدراسة

المطلب الأول: التعريف بمتغيرات الدراسة

1-1-التعريف بمتغيرات الدراسة

1-1-1-المتغيرات المستقلة:

1-1-1-1-مساحة الأراضي الزراعية(LH): تعتبر الأراضي الزراعية القاعدة الأساسية للإنتاج الزراعي والمؤثر الرئيسي على إمكانيات التنمية الزراعية في أي بلد، فهي بمثابة ثروة إستراتيجية للبلد الذي يمتلكها ولابد من حمايتها وتنميتها بشتى الوسائل المتوفرة كما لها دورا كبيرا في نمو الإنتاج الزراعي وتوسيعه وتتربع الجزائر على مساحة زراعية إجمالية مقدرة بـ42.4مليون هكتار أي 18% من المساحة الإجمالية للبلد والتي تقدر بـ238174100، كما تقدر المساحة الزراعية المستعملة بـ8.458 مليون هكتار أي ما يعادل 28% من المساحة الزراعية الإجمالية.

حيث تتوزع الأراضي الصالحة للزراعة في الجزائر جغرافيا إلى أربعة مناطق تتمثل في:

- المنطقة الساحلية؛
- المنطقة الداخلية؛
- المنطقة السهبية؛
- المنطقة الصحراوية[2].

1-1-1-2-نسبة نمو القيمة المضافة في القطاع الفلاحي(LVAG): هي مقياس للإنتاجية الفلاحية، حيث نقيس من خلالها إنتاج القطاع الفلاحي مطروحا منه قيمة المستلزمات الوسيطة[3].

[1] مجدي الشوربجي، مرجع سبق ذكره، ص163.

[2] محمد هاني، مرجع سبق ذكره، ص66

[3] طالبي بدر الدين، صالحي سلمى، **واقع التنمية الزراعية في الجزائر ومؤشرات قياسها**، العدد31، سنة2015، ص224

1-1-1-3-نفقات التجهيز للقطاع الفلاحي(LIT):هي عبارة عن تلك النفقات التي لها طابع الاستثمار الذي يتولد عنه ازدياد الإنتاج الوطني والإجمالي وبالتالي ازدياد نمو ثروة البلاد[1]، ويطلق على نفقات التجهيز اسم ميزانية التجهيز أو ميزانية الاستثمار وتكون هذه النفقات من الاستثمارات الهيكلية الاقتصادية الاجتماعية والإدارية، والتي تعبر مباشرة باستثمارات منتجة ويضيف لهذه الاستثمارات إعانات التجهيز المقدمة لبعض المؤسسات العمومية[2]، وتمثلت بعض هذه النفقات في القطاع الفلاحي في آليات الصيد البحري(المراكب)، الجرارات الفلاحية، الأسمدة، تجهيز مختلف أنظمة الري، وغيرها...

1-1-2-المتغير التابع:

1-1-2-1-التنويع الاقتصاديED: تم ذكره في الفصل الأول.

جدول رقم(14): تعريف بمتغيرات الدراسة

	المتغيرات	اسم المتغير	المصدر
المتغيرات المستقلة	LH	مساحة الأراضي الزراعية	محافظة التنمية الفلاحية في المناطق الصحراوية ورقلة، الجزائر.
	LVAG	نسبة نمو القيمة المضافة في القطاع الفلاحي	
	LIT	نفقات التجهيز للقطاع الفلاحي	
	LHHI	مؤشر هرنفيندال-هيرشمان للتنويع الاقتصادي	
المتغير التابع	ED	التنويع الاقتصادي	

المطلب الثاني: تقدير النموذج الرياضي

1-2-1-إختبار إستقرارية السلسلة: تعد دراسة إستقرارية السلاسل الزمنية خطوة أولية وضرورية ،لابد من التطرق إليها قبل تطبيق منهجية.ARDL ولقد تمت دراسة إستقرارية السلال الزمنية بالإستعانة باختبار كل من إختبار ديكي فولر الموسع Augmented Dickey-Fuller (ADF)،وذلك من أجل التخلص من الارتباط الذاتي للأخطاء،إضافة إلى الإستعانة بإختبار فليب بيرونPhilip-Perron testوذلك من أجل

[1] صالح الرويلي، **اقتصاديات المالية العامة**، ط4، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992، ص32.

[2] دراوسي مسعود، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراء، جامعة الجزائر، 08ماي 2005، ص341.

التأكد من درجة إستقرارية السلاسل الزمنية،كما يناسب إختبار (PP) عندما يكون لدينا حجم العينة الصغيرة للتأكد من نتائج اختبار ADF.

جدول رقم (15):نتائج إختبار الإستقرارية

الفروقات	المتغيرات	إختبار ADF		إختبار PP		النتيجة
		قاطع	قاطع وإتجاه زمني	قاطع	قاطع وإتجاه زمني	
عند المستوى	LHHI	−0.4647 [0.8844]	−1.4643 [0.8190]	−0.7091 [0.8291]	(1)−1.7220 [0.7154]	غير مستقرة
	LH	0.1745 [0.9306]	−5.2757 [0.0010]	−4.4682 [0.0014]	−5.4372 [0.0007]**	مستقرة
	LVAG	−6.2094 [0.0000]	−3.2063 [0.1043]	−6.2667 [0.0000]	−6.4839 [0.0000]	مستقرة
	LIT	−0.0035 [0.9505]	−2.7835 0.2151]	−0.3575 [0.9093]	−3.1589 [0.1123]	غير مستقرة
عند الفرق الأول	LHHI	/	/	/	/	/
	LH	/	/	/	/	/
	LVAG	/	/	/		/
	LIT	/	/	/	/	/

من الجدول اعلاه:

-تشير هذه القيم على قيم الإبطاء المختارة تلقائيا بالنسبة لإختبار(ADF)وأما بالنسبة لإختبار (PP) فقد تم وفق الاختبار الآلي (Neweywest) بإستخدام طريقة (Bartlett kernel)

-**معنوية عند 5 %، ***معنوية عند 10%.

-[]تشير إلى القيمة الاحتمالية وهي عبارة عن مستوى الدلالة المقابل لقيمة المتغير t للمتغير بإبطاء لفترة واحدة.

وتشير نتائج إختبار سكون السلاسل الزمنية باستخدام إختباري ديكي فولر الموسعADFوفليبسبيرونPP، المبينة في الجدول أعلاه إلى جميع متغيرات النموذج مستقرة في المستوى ولها جذر وحدة (1)اماعدا المتغيرLHHIوLIT غير مستقرة في المستوى(0) I،والمتغيرLVAG مستقر عند المستوى ،في حين كل

المتغيرات مستقرة في فرقها الأول بالنسبة لإختبار كل من ADF وPP. وبذلك فإن كلا من طريقتي المربعات الصغرى العادية والتكامل المشترك وتصحيح الخطأ غير مناسبتين لتقدير العلاقة. بينما يعتبر نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد هو الأنسب.

1-2-2-تحديد درجة الإبطاء لنموذج ARDL: وبالاعتماد على خاصية الإختيار الأوتوماتيكي في برنامجEViews10،بعد وضع العدد الأقصى للتأخيرات مع مراعاة الحفاظ على أقصى قدر من المعلومات ، تم الحصول على درجات التأخير التالية وفقا لترتيب المتغيرات في الكتابة الرياضية ARDL(4,0,3,2) (أنظر الشكل (11)).

الشكل رقم(14):قيم معايير المعلومات عند مختلف النماذج

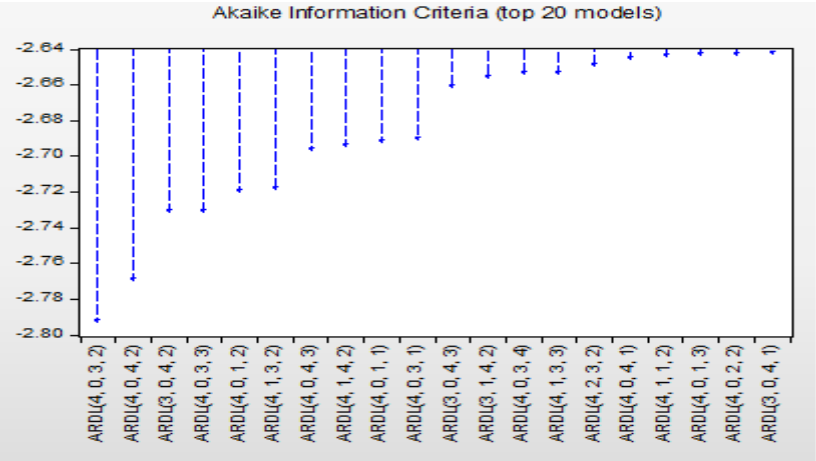

المصدر: من إعداد طلبة البحث بالاعتماد على برنامج EViews 10.

1-2-3-نتائج إختبار الحدودBounds test: يوضحها الجدول التالي:

جدول رقم(16): نتائج اختبار الحدودBounds test

إحصائية الإختبار	القيمة الإحصائية	عدد المتغيرات
إحصائية فيشر	4.83	4
القيم الحرجة للإختبار		
مستوى المعنوية	الحد 0	الحد1
10%	2.37	3.2
5%	2.79	3.67
2.5%	3.15	4.08
1%	3.65	4.66

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على برنامجEViews10

يتبين من خلال الجدول أعلاه أن القيمة الإحصائية لفيشر المحسوبة تفوق قيم الحد الأعلى للقيم الحرجة عند جميع مستويات المعنوية الإحصائية ،وعليه نرفض فرضية العدم ونقبل فرضية وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة.

1-2-4-نتائج تقدير نموذج ARDL في الأمد الطويلLong run: وبتطبيق منهجية ARDL وذلك بالاستعانة ببرنامج EVIEWS10،كانت نتائج التقدير المتحصل عليها في الأمد الطويل موضحة كما في الجدول (17)

جدول رقم (17) :معاملات تقدير ARDLفي الأمد Long run

العلاقة في المدى الطويل				
المتغيرات	المعلمات	الإنحراف المعياري	إحصائية ستيودنت	الإحتمال
LH	0.012	0.069	0.171	0.8665
LVAG	-0.447	0.135	-3.303	**0.0057
LIT	1.233	0.241	5.111	**0.0002
C	-5.785	0.703	-8.227	**0.0000

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على برنامجEViews10

-**معنوية عند 5 %، ***معنوية عند 10%.

من خلال جدول تقدير المعاملات طويلة الأجل تشير النتائج إلى ما يلي:

-**المتغيرةLVAG:** يشير الاحتمال إلى قيمة 0.57% وهي اقل من القيمة الحرجة للاختبار(1%) وبالتالي فان قيمة معلمةLVAG تعتبر ذات معنوية إحصائيا، وتشير الإشارة السالبة إلى وجود علاقة ارتباط عكسي بين نسبة نمو القيمة المضافة في القطاع الفلاحي والتنويع الاقتصادي في المدى الطويل، وعليه فانه في المدى الطويل تؤدي الزيادة في نسبة نمو القيمة المضافة في القطاع الفلاحي بوحدة واحدة إلى انخفاض يقدر بـ0.4471وحدة في التنويع الاقتصادي، وهذا لا يتوافق مع النظرية الاقتصادية، وهذا يؤدي إلى ضعف هياكل القطاع الفلاحي، نتيجة عدم التوجه المثالي للقطاع الزراعي.

-**المتغيرةLIT:** تشير قيمة الاحتمال إلى 0.02% وهي اقل من القيمة الحرجة للاختبار(1%) ومنه فان قيمة المعلمة تعتبر ذات معنوية إحصائيا، وتشير الاشارة الموجبة إلى وجود علاقة ارتباط طردي بين نفقات التجهيز للقطاع الفلاحي والتنويع الاقتصادي في المدى الطويل وبفرض ثبات المتغيرات الأخرى فان الزيادة بوحدة واحدة في نفقات التجهيز للقطاع الفلاحي تؤدي إلى زيادة تقدر بـ1.23 وحدة في

التنويع الاقتصادي، وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية، وهذا نتيجة للتركيز الكبير من قبل الدولة على الاستثمارات في القطاع الفلاحي.

-**المتغيرةLH:** يشير الاحتمال إلى قيمة 86.6%وهي اكبر من القيمة الحرجة للاختبار ومنه فان قيمة المعلمة تعتبر غير معنوية إحصائيا.

كما نلاحظ العلاقة العكسية والتأثير السلبي للثابت C مع العلم انه معنوي إحصائيا، وبذلك فعند زيادة C بوحدة واحدة يؤدي هذا إلى انخفاض في قيمة التنويع الاقتصادي بقيمة5.785 وحدة في الأمد الطويل، وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية.

1-2-5-نتائج تقدير نموذجARDL في الأمد القصيرshort run:

جدول رقم (18) :نتائج معاملات تقديرARDL في الأمد القصيرshort run

علاقة الأمد القصير				
المتغيرات المفسرة	المعلمات	الانحراف المعياري	إحصائيات ستيودنت	الاحتمال
D (LHHI (-1))	0.282022	0.141142	1.998150	0.0671***
D (LHHI (-2))	0.208561	0.127986	1.629560	0.1272
D (LHHI (-3))	0.312561	0.103611	3.016677	0.0099**
D(LVAG)	-0.020837	0.015777	-1.320714	0.2094
D (LVAG (-1))	0.045678	0.028248	1.617023	0.1299
D (LVAG (-2))	0.049614	0.020800	2.385269	0.0330**
D(LIT)	-0.537955	0.324120	-1.659743	0.1209
D (LIT (-1))	-0.901985	0.419874	-2.148228	0.0511*
cointEq (-1)	-0.405344	0.072080	-5.623488	0.0001
$R^2 = 87.66\%$			**prob-F(0.000)$F = 44.09744$**	

المصدر: من إعداد الطلبة باستعمال برنامجEVIews10

من خلال الجدول أعلاه رقم (18) ، وبالنظر إلى قوة ارتفاع قيمة معامل التحديد مما تدل على ارتفاع القدرة التفسيرية للنموذج، حيث نجد أن المتغيرات المستقلة تفسر ما مقداره 87.66% من التغيرات في مؤشر التنويع الاقتصادي وهو ما يدل على قوة ارتباط المتغيرات المفسرة بالمتغير التابع. كما تشير العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة ليست زائفة، حيث بلغت قيمة اختبارF لمعنوية معامل التحديد إلى44.09744، وهي معنوية عند مستوى الدلالة وهو ما تؤكده القيمة الاحتمالية لاختبارF حيث

وصلت إلى0.000%وهي أقل من5%. أما عن تأثير المتغيرات على مؤشر التنويع الاقتصادي ، فقد اختلفت في طبيعة العلاقة فيما بينها حيث نجد مايلي:

-**المتغيرة(D(LHHI(-1)):** تشير قيمة الاحتمال إلى 6.71% وهي اقل من القيمة الحرجة للاختبار(10%)، وبالتالي فان المعلمة تعتبر معنوية إحصائيا، وتشير الإشارة الموجبة إلى وجود علاقة طردية حيث كلما زادت قيمة مساحة الأراضي المبطئة بفترة واحدة بوحدة واحدة يزيد التنويع الاقتصادي ب0.28وحدة في المدى القصير.

-**المتغيرة(D(LHHI(-3)):** يشير الاحتمال إلى قيمة 0.9% وهي اقل من القيمة الحرجة للاختبار(10%)، وبالتالي فان المعلمة تعتبر معنوية إحصائيا، وتشير الإشارة الموجبة إلى وجود علاقة طردية بين متغيرة مؤشر هيرشمان للتنويع الاقتصادي المبطئة بثلاث فترات والتنويع الاقتصادي حيث كلما تزيد قيمة مساحة الأراضي بوحدة واحدة يزيد التنويع الاقتصادي بـ0.312561فيالمدى القصير.

-**المتغيرة(D(LVAG(-2)):** تشير قيمة احتمال متغيرة نسبة نمو القيمة المضافة في القطاع الفلاحي إلى قيمة 3% وهي اقل من القيمة الحرجة للاختبار(5%)، ومنه فان معلمة المتغيرة تعتبر معنوية إحصائيا، ولوجود الإشارة الموجبة فبذلك هناك علاقة طردية حيث كلما زادت القيمة المضافة بوحدة واحدة يزيد التنويع الاقتصادي بـ0.049614 في المدى القصير، وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية.

-**المتغيرة(D(LIT(-1)):** يشير الاحتمال إلى قيمة 5.11% وهي اقل من القيمة الحرجة للاختبار(10%) ومنه فان المعلمة تعتبر معنوية إحصائيا، وتشير الإشارة السالبة إلى وجود علاقة عكسية بين متغير نفقات التجهيز للقطاع الفلاحي المبطئة بفترة واحدة والتنويع الاقتصادي حيث كلما تزيد قيمة نفقات تجهيز القطاع الفلاحي بوحدة واحدة تنقص قيمة التنويع الاقتصادي ب0.901985 في المدى القصير وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية.

-**المتغيرات(D(LHHI(-2)و D(LVAG)و D(LVAG(-1))وD(LIT):** تظهر نتائج التقدير بان قيم الاحتمال الخاصة بمتغيرة مساحة الأراضي الزراعية المبطئة بفترتين ومتغيرة نسبة نمو القيمة المضافة في القطاع الفلاحي ومتغيرة نسبة نمو القيمة المضافة في القطاع الفلاحي المبطئة بفترة واحدة ومتغيرة نفقات التجهيز للقطاع الفلاحي تفوق القيم الحرجة للاختبار (10%)، وبالتالي فهي تعتبر غير معنوية إحصائيا، ومهما كانت العلاقة عكسية أم طردية فان زيادة بوحدة واحدة في أي من المتغيرات غير مهم ولا يؤثر في التنويع الاقتصادي عند(10%).

-معامل الارجاع(1-)CointEq: يشير الاحتمال إلى قيمة 0.1% وهي اقل من القيمة الحرجة للاختبار وبالتالي فان قيمة معلمة **CointEq(-1)**تعتبر ذات معنوية إحصائيا، وتشير الإشارة السالبة للمعلمة إلى توافقها مع النظرية القياسية، فهي تمثل سرعة التكيف من الأجل القصير إلى الأجل الطويل **Speed of Adjustment**، تشير إلى أن مقدار التغير في المتغير التابع نتيجة لانحراف قيمة المتغير المستقل في الأجل القصير عن قيمتها التوازنية في الأجل الطويل بمقدار وحدة واحدة، وتشير قيمة المعامل إلى أن تصحيح الانحراف يكون بنسبة 40.53%سنويا، أي أن سرعة التكيف من الأجل القصير إلى الأجل الطويل تعتبر سريعة.

1-2-6-تشخيص النماذج القياسية المستخدمة في الدراسة: ولنتأكد خلو النموذج من المشاكل القياسية، نلخص في الجدول التالي أهم الاختبارات التي تساعدنا على الحكم على مدى دقة النموذج، فكانت النتائج اختبارات الفحص القياسي كما يلي:

الجدول(19): نتائج اختبارات فحص النموذج:

Ramsey's reset test	Heteroscedasticity Test: breusch-Pagan-GOdfrey	Breusch-godfrey Serial Correlation LM test
F=0.0247 (0.1350)	Prop, chi-square(12)= 0.7795	F=0.6239

المصدر: من إعداد الطلبة باستعمال برنامجEviews10

يعد تقدير نموذج ARDL تشير النتائج الاختبارات الإحصائية الموضحة في الجدول رقم (19) أعلاه، أن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي المتسلسل، وما يؤكد لنا هذه النتيجة اختبار فرضية عدم الارتباط البواقي بواسطة اختبار(Breuch-Godfrey)، وتشير قيمة احتمال إحصائية (F=0.6239) وهي اكبر من 5%، وبالتالي نقبل فرضية العدم أي عدم وجود ارتباط خطي بين الأخطاء، كذلك فقد تم اختبار فرضية تجانس تباين الأخطاء(Heteroscedasticity)بالاستعانة باختبار(Breusch-Pagan-Godfrey)،والذي أظهرت نتائجه ثبات فرضية تجانس تباين الأخطاء، حيث تشير قيمة احتمال(12)Chi-squareإلى 0.7795 وهي اكبر من 5%، وبالتالي نقبل فرضية العدم القائلة بتجانس تباين الأخطاء، وفيما يخص ملائمة الشكل الدالي للنموذج وبالاستعانة باختبار(Ramsey's reset test)، فقد تبين لنا ملائمة الشكل الدالي للنموذج حيث بلغت القيمة الاحتمالية لF حيث وصلت إلى 0.1350 وهي اكبر من 5%،

وبالتالي نقبل فرضية العدم القائلة "لا تعاني الدالة من مشكلة عدم التحديد" وعليه قد أظهرت النتائج على العموم أن النموذج خالي من المشكلات القياسية.

1-2-7-اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات ARDL-ECM:من خلال الشكل أدناه يتبين لنا نتائج الاختبارين المذكورين إلى استقرار النموذج خلال الفترة(2007-2019)، هي الفترة التي عرفت ازدهار في الإنتاج الفلاحي نتيجة دعم الفلاحين وتشغيل الشباب في القطاع الفلاحي، حيث تقع القيم الإحصائية للاختبار معبرا عنها بالخط المنعرج، داخل الحدود الحرجة والمعبر عنها بالخطوط المستقيمة، وذلك عند مستوى المعنوية 5%.

الشكل(15): نتائج اختبار CUSUM

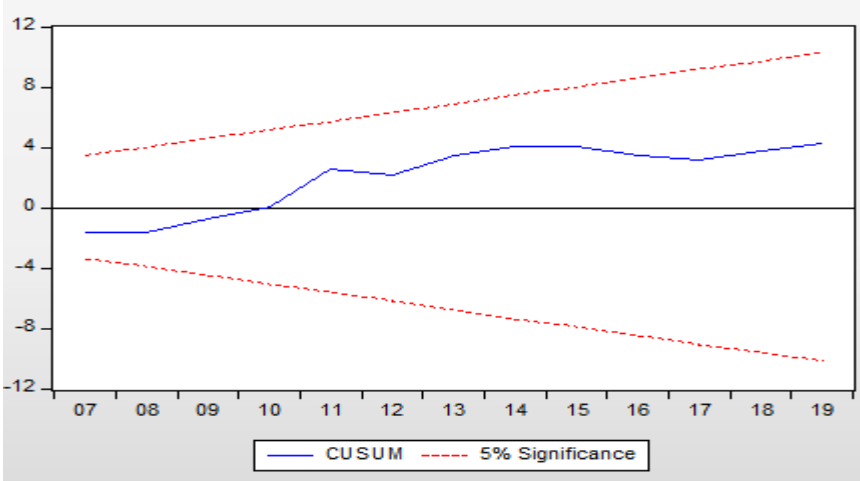

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على برنامجEViews10

خلاصة الفصل

يهدف الفصل إلى محاولة معرفة مدى مساهمة القطاع الفلاحي في التنويع الاقتصادي خلال الفترة1990إلى غاية 2019وقد اعتمدنا على المنهج القياسي واستخدام نموذج ARDLلتشخيص العلاقة بين المتغيرات وتحصلنا على ما يلي:

إمكانية تطبيق منهجية الانحدار الذاتي ذي الإبطاء الموزع ARDL،وذلك نظرا لتميزها بالخصائص التي يوفرها في النمذجة القياسية، وذلك بعد التأكد من إستقرارية السلاسل الزمنية المتغيرات الدراسة من الدرجة الثانية، بالإضافة إلى ذلك إمكانية تطبيق هذه المنهجية على عدد العينة الصغيرة، كما تسمح لنا مقاربة ARDLكذلك من تقدير العلاقة التكامل المشترك في الأجل الطويل والقصير معا. استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات الدراسة، وهذا من أجل معرفة اتجاه طبيعة العلاقة هل هي ثنائية أو أنها أحادية

وتوصلت نتائج تقدير نموذج ARDL إلى وجود علاقة توازنيه طويلة وقصيرة الأجل بين مختلف متغيرات الدراسة وكذا وجود علاقة ارتباط طردي بين نفقات التجهيز للقطاع الفلاحي والتنويع الاقتصادي.

الخاتمة

الخاتمة:

يكتسي موضوع التنويع الاقتصادي مكانة هامة في الاقتصاديات الريعية التي تعتمد بدرجة كبيرة على منتج واحد في عملية التصدير، وكذا الاعتماد عليها كمورد أساسي في تمويل الميزانية، فالاعتماد على مورد واحد كمحرك للنمو الاقتصادي يمكن أن يعرقل أو يوقف عجلة التنمية إذا ما انخفضت أسعار هذا المنتج في الأسواق العالمة من خلال دراستنا لمدى مساهمة قطاع الفلاحة في خلق فرص التنويع الاقتصادي باعتباره القطاع المعول، ولتحقيق فائض سوقي وجب الاستخدام الأمثل للموارد الزراعية وفق أسس علمية لرفع مستوى إنتاجية القطاع،وتعزيز مساهمته في تحقيق الأمن الغذائي،وهذا وفق مجموعة من الإجراءات والمتمثلة في تطوير أنشطة لقطاع الصناعة الغذائية والتقليدية، وتوفير المزيد من التأطير العلمي والتقني،ودعم وتنظيم نشاط الإنتاج ،إضافة إلى محاربة الفساد المتفشي، وإعادة ترشيد سياسات الدعم الموجهة لهذا القطاع وتشجيعها ، كل هذه الإجراءات من شأنها تحقيق التنويع الاقتصادي والتخفيف من حدة الاعتماد على المورد الوحيد.

بالنسبة للجزائر يحتل القطاع الفلاحي أهمية كبرى في اقتصاد الوطني الجزائري نظرا للإمكانيات والثروات المتوفرة،بحيث يساهم هذا القطاع في التوظيف رغم الطبيعة القاسية لبعض المناطق ومساهمته أيضا في الناتج المحلي الإجمالي بنسب متفاوتة مقارنة مع القطاعات الأخرى، وهذا راجع إلى السياسات التي شملها القطاع الفلاحي في إطار سياسيات عامة استهدفت خوصصة الأراضي الزراعية،ودعم المشاريع ووضع أسس مناسبة لادماج الزراعة في اقتصادها وجعلها ركيزة يعتمد عليها في التخلي على إقتصاد المورد الواحد ، إلا نها تبقى تابعة للدول الأجنبية ولا تحقق اكتفاء ذاتي في المواد الغذائية وهذا يفسر تسجيل عجز متواصل في ميزانها التجاري .

- **أولا:اختبار الفرضيات:**

لقد تمكننا من خلال الدراسة بفصليها النظري و التطبيقي من الإجابة على الإشكالية الرئيسية واختبار مدى صحة الفرضيات التي يمكن سردها كالتالي:

-**الفرضية الأولى:** أكدت الدراسة صحتها،حيث توضح أهمية الاعتماد على قطاع الفلاحة من خلال زيادة الناتج المحلي الرفع من مستوى المعيشة، وتوفير الأمن الغذائي للدولة فهي تزخر بمنتجات فلاحية متنوعة، تستطيع من خلالها توفير احتجايتها الأولية من قطاع الزراعي كالحبوب والبقوليات وإنتاج الخضر وغيره فالزيادة في الإنتاج الزراعي يحفز الصادرات الزراعية مما يؤثر إيجابا على الناتج الداخلي الخام، وهذا يؤدي إلى تخفيف الضغط على قطاع المحروقات الذي يعتبر المورد الوحيد للعملة الصعبة في الجزائر.

الفرضية الثانية :يعد قطاع الفلاحة من أهم مجلات التنويع الاقتصادي لما تمتلكه الدولة من ثروات هائلة وبالإستغلال الأمثل لهذه الثروات تستطيع الجزائر بناء اقتصاد قوي يمكنها من الخروج من قوقعة المورد الواحد وهذا ما يؤكد هذة الفرضية

– **الفرضية الثالثة:**تأكدت صحتها من الناحية الإحصائية، حيث نجد أن موقع قطاع الفلاحة ضمن المؤشرات الاقتصادية، يساهم بنسب لا بأس بها وهذا راجع للاستراتيجيات التنموية المتخذة مع دخول الألفية الجديدة ، والمبالغ المالية الهائلة التي وفرتها الدولة بالتزامن مع تحسن الأوضاع المالية للدولة ،بالإضافة إلى تبني العديد من سياسات الدعم للقطاع الخاص للإستثمار في مختلف الأنشطة الزراعية،النباتية والحيوانية أيضا .

–**الفرضية الرابعة:** نثبت صحة هذه الفرضية،أي انه لابد لوجود المشاريع التنموية دور فعال ترقية القطاع خاصة ان ما تنفقه الدولة على القطاع يعود للجهود المبذولة لزيادة الأراضي المسقية على مستوى القطاع وترشيد سياسة الدعم الفلاحي بالموازاة مع عصرنة آلات وطرق الانتاج بنوعيه النباتي والحيواني وتوفيره لمناصب شغل ،رغم الطبيعة الموسمية لأغلب هذه المناصب .

الفرضية الرابعة

نتائج الدراسة:

من خلال دراستنا توصلنا إلى النتائج التالية:

- تتوفر الجزائر على إمكانيات كبيرة من الموارد الفلاحية، إلا أن استغلال هذه الإمكانيات بعيد عن المستوى المطلوب وبالتالي يساهم بنسب ضعيفة لا تتماشى مع الاستراتيجيات التنموية المتخذة من طرف الدولة؛
- –تحسن ملحوظ لكن بصفة ضعيفة نتيجة برامج الدعم المقدمة من طرف الحكومة لترقية هذا القطاع المطلوب، بسبب التأخر الكبير الذي عرفته ترقية قطاع الفلاحي؛
- من الناحية القياسية مساهمة القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني بدأت تشهد تحسن ملحوظ نتيجة برامج الدعم المقدمة من طرف الحكومة لترقية هذا القطاع، وهذا من خلال نتائج قيمة المضافة لقطاع الفلاحة في الناتج المحلي أي علاقة طردية بين قطاع الفلاحة وتطور الناتج المحلي الإجمالي؛

✓ **حسب معاملات تقدير نموذجARDL في الأمد الطويل:**من خلال تقدير المعلمات على المدى الطويل توصلنا إلى ما يلي:

- وجود علاقة ارتباط عكسي بين نسبة نمو القيمة المضافة في القطاع الفلاحي والتنويع الاقتصادي في المدى الطويل؛
- إلى وجود علاقة ارتباط طردي بين نفقات التجهيز للقطاع الفلاحي والتنويع الاقتصادي في المدى الطويل؛
- قيمة معلمة مساحة الأراضي الزراعية تعتبر غير معنوية إحصائيا، وبالتالي لا تأثر في التنويع الاقتصادي؛
- وجود علاقة عكسية للثابت C والتنويع الاقتصادي مع العلم انه معنوي إحصائيا.

✓ **حسب معاملات تقدير نموذجARDLفي الأمد القصير:** من خلال تقدير المعلمات على المدى القصير توصلنا إلى ما يلي:

- وجود علاقة طردية بين كل من(مساحة الأراضي الزراعية المبطئة بفترة وبثلاث فترات، ونسبة نمو القيمة المضافة في القطاع الفلاحي المبطئة بفترتين) والتنويع الاقتصادي؛
- وجود علاقة عكسية بين متغير نفقات التجهيز للقطاع الفلاحي المبطئة بفترة واحدة والتنويع الاقتصادي؛
- تعتبر متغيرات (مساحة الأراضي الزراعية المبطئة بفترتين ومتغيرة نسبة نمو القيمة المضافة في القطاع الفلاحي ومتغيرة نسبة نمو القيمة المضافة في القطاع الفلاحي المبطئة بفترة واحدة ومتغيرة نفقات التجهيز للقطاع الفلاحي) غير معنوية إحصائيا، وبالتالي لا تأثر في التنويع الاقتصادي؛
- تشير العلاقة السالبة بين معامل الارجاع(CointEq(-1والتنويع الاقتصادي إلى أن سرعة التكيف من الأجل القصير إلى الأجل الطويل سريعة؛

المقترحات والتوصيات

تعتبر الفلاحة الركيزة الأساسية للتنمية بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية، بالرغم من الموارد الأرضية والبشرية والمائية والمادية المتاحة، ومن هنا يمكننا القول أن الجزائر بقطاعها تستطيع القضاء على التبعية الاقتصادية وتحقيق الاكتفاء الذاتي، وباعتبار الأمن الغذائي هو أحد أهم خصائص التنويع الاقتصادي، للبلاد على كل الهيئات المعنية والفئات المهتمة من مختلف فئات المجتمع العمل، والاهتمام بهذا القطاع الهام والاستراتيجي باعتباره القطاع المعول عليه بعد قطاع المحروقات،واتخاذ تدابير مستعجلة منبثقة من دراسات لتجارب بعض الدول، للنهوض بالقطاع خصوصا في الوقت الراهن مع تذبذب مستمر وحاد لأسعار البترول في الأسواق الدولية مما أثر سلبا على مدخلات البلاد، وعليه نقترح بعض التوصيات التالية:

– ضرورة الاهتمام بزيادة المساحات المزروعة المروية مع ضرورة ربط الأراضي الفلاحية الموجودة بشبكات الري وبناء السدود والحواجز المائية لاستغلال مياه الأمطار.

– الاهتمام بالتقنيات الفلاحية الحديثة (التجهيز الفلاحي الحديث) المتخصصة والتي تساهم في زيادة الإنتاجية

– الاهتمام بقضية العقار الفلاحي وقضية البيع العشوائي له من طرف ملاكه؛

– توفير وسائل تخزين المنتوج الفلاحي في حالة الفائض، والاهتمام بالتسويق الفلاحي ودعمه؛

– ضرورة توفير المواد المحسنة للمنتوجات الزراعية كالأسمدة والمبيدات بالخصوص أن السوق الجزائرية تعرف ندرة او غلاء أسعار هذه الأخيرة، مع تكثيف جهود او دعم المؤسسات المنتجة لها؛

– تعزيز دور الجامعات والمعاهد ومراكز التكوين الخاصة، ودعمهم لتطبيق مشاريع خواص للإستثمار في القطاع الفلاحي من أجل تقليص حجم الواردات وبناء اقتصاد متنوع.

–ضرورة عقد إتفاقيات مع الدول الرائدة في مجال القطاع الفلاحي للاستفادة من تجربتها بالتركيز على أهم النقاط الأساسي.

افاق الدراسة:

من خلال هذه الدراسة والتي توضح مدى مساهمة القطاع الفلاحي في التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990–2019)، ومن خلال ما تم التوصل إليه يمكن اقتراح بعض المواضيع التي من الممكن أن تكون انطلاقة لدراسات جديدة نذكر منها:

- ❖ دراسة أثر القطاع الفلاحي في النمو الاقتصادي؛
- ❖ أثر تنوع الانتاج الفلاحي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر؛
- ❖ دور السياسات الاقتصادية في التنويع الاقتصادي في الجزائر.

قائمة المصادر والمراجع

أولا: قائمة المراجع العربية:

✓ **قائمة الكتب:**

- صالح الرويلي، **اقتصاديات المالية العامة**، ط4، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992.

-عبد القادر محمد عبد القادر عطية (2004)، **الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق**، مكة المكرمة ص652.

- عبد الوهاب مطر ،**أسس ومبادئ الاقتصاد الفلاحي** ،مطبعة العالي ،ط1 ،العراق ، 1999.

-محمد شبخي، طرق القياس، **محاضرات وتطبيقات الطبعة الأولى دار الحامد**، الجزائر.

- محمد هاني، ملتقى علمي وطني تحت عنوان **قطاع الفلاحة في الجزائر الواقع والآفاق**، منظم يوم 11 مارس 2021م، بجامعة العقيد.

✓ **قائمة المجلات والمؤتمرات العلمية:**

- أسماء بللمعا ،دحمان عبد الفتاح ،"**إستراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية** "، مجلة الإحتهاد للدراسات القانونية والإقتصادية ، المجلد 07، العدد 01 ،سنة 2018.

- آسيا طويل ،فاطمة الزهراء قندوز، آسيا مرابط ،**تداعيات الإقتصاد الجزائري وحتمية إستراتيجية التنويع الإقتصادي،(ما بعد أزمة جائحة كوفيد-19) دراسة تحليلية و قياسية لحالة القطاع الفلاحي** ، مجلة Les Cahiers du Cread ، Vol. 37 – n° 03 – الجزائر ،2021.

- رضا حمزة بوجانة، واخرون، (2018)، "**محددات الادخار العائلي في الاقتصاد الجزائري: دراسة قياسية باستخدام نماذج(ARDL) خلال الفترة(1970-2014)**"، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، جامعة غرداية، المجلد11، العدد2

- زكرياء مسعود ،**تقييم أداء برامج تعميق الإصلاحات الإقتصادية بالجزائر من خلال مربع كالدور السحري** ،**دراسة للفترة 2001-2016**،المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية جامعة ورقلة ،الجزائر ،العدد6 ،2017.

-طالبي بدر الدين، صالحي سلمى، **واقع التنمية الزراعية في الجزائر ومؤشرات قياسها**، العدد31، سنة2015.

- عبد الرزاق بن علي ،نجوى راشدي ،**التنويع الإقتصادي :لمفهوم الأهمية والمحددات** ،مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي السادس حول بدائل النمو والتنويع الإقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة ، جامعة الجزائر ،جامعة حمانة لخضر أيام 3/2.

- عبد السلام مخلوفي ،**أزمة المديونية ولجوء الجزائر إلىصندوق النقد الدولي** ،الملتقى الوطني حول الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر والممارسات التسويقية ،جامعة بشار ،**الجزائر** ،يومي 20و21افريل 2004.

- عماد الدين احمد المصبح، (2013)، "**تقدير الحجم الأمثلللإنفاق الحكومي في سورية باستخدام منحنى ارمي وأسلوبARDL**"، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة القصيم، السعودية، المجلد7، العدد1 متوفر على الرابط:https://platform.almanhal.com/Reader/Article/59631

- فطيمة نسمن ، **الفلاحة الجزائرية بين التبعية والاكتفاء الذاتي** ،مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة ،جامعة ورقلة ،الجزائر العدد6، 2017.

- مجدي الشوربجي، (2007)، "**اثر النمو الاقتصادي على العمالة في الاقتصاد المصري**"، مجلة شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، العدد6.

-محمد فواد قاسم،**محددات التنويع الإقتصادي في الجزائر،الملتقى الوطني حول البيئة المؤسساتية ، سياسة الإصلاح والتنويع الإقتصادي في الجزائر** ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة تلمسان ، يومي: 24-25نوفمبر 2014،الجزائر.

- مرباح طه ياسين ،فرحات عباس، **القطاع الفلاحي في الجزائر كآلية للتنويع الإقتصادي**، مجلة دراسات وأبحاث ،جامعة الجزائر 3 ، الجزائر ،المجلد 12،العدد4 ،أكتوبر 2020.

- ممدوح عوض الخطيب، **اثر التنويع الاقتصادي على النمو في القطاع الغير النفطي السعودي**، المجلة العربية للعلوم الإدارية، مجلد 18العدد 2 ،الكويت، 2011.

- نجاة كورتل ،**الاقتصاد الجزائري بين واقع الاقتصاد الريعي ورهانات التنويع الاقتصادي**،مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية ،جامعة قسنطينة -عبد الحميد مهري،15ديسمبر 1019 العدد52 ،الجزائر.

- نور الدين شارف ،**إستراتجية التصنيع لإحلال الواردات كمدخل للتنويع الإقتصادي في الدول النفطية الجزائر** ، مداخلة مقدمة ضمن فعليات الملتقى الدولي حول : متطلبات تحقيق الإقلاع الإقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات ،جامعة أكلي محند،أيام 30/29 نوفمبر 2016، البويرة كلية العلوم الإقتصادية ،التجارية وعلوم التسيير، **الجزائر**.

✓ **قائمة رسائل الماجستير والدكتوراء:**

-أميرة بحري، (2017)،"**الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات ودوره في النمو الاقتصادي-دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 2014/2000**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ل.م.د في العلوم الاقتصادية، شعبة اقتصاد ماليي، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر

- أحمد ضيف ،**اثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر 1989-2012**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراء ، جامعة الجزائر 3 ،الجزائر.

- خنفر مانع، **الدور المنوط بالقطاع الزراعي الجزائري في تحقيق التنمية المستدامة**، رسالة ماجستير في اقتصاد البيئة ،2009.

– دراوسي مسعود، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراء، جامعة الجزائر، 08ماي 2005.

–زهير عماري، **تحليل اقتصادي قياسي لأهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي الجزائري خلال الفترة 1980 –2009**، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، جامعة بسكرة، **الجزائر**.

– عياش خديجة ،**سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر مذكرة ماجستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية** ،تخصص التنظيم السياسي والإداري ،كلية العلوم السياسية والإعلام جامعة الجزائر 3، الجزائر ، 2010.

– كريم بودخدوخ ، **دراسة أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي** ،رسالة ماجستير ،تخصص نقود ومالية ،جامعة الجزائر3،الجزائر ،2006.

– نبيلة نوى ،**أثر التنويع الاقتصادي على استدامة التنمية الاقتصادية في النفطية دراسة تجريبية الجزائر،الإمارات العربية المتحدة** ،النرويج ،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص: الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة ،كلية العلوم الاقتصادية التجارية والتسيير ،جامعة فرحات عباس ، سطيف 1،**الجزائر**.

–هبولمحمد،**السياسات الزراعية وإشكالية الأمن الغذائي في الجزائر**، دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة الجزائر3 ،الجزائر.

- ياسين ميكو ،**تعثر مفاوضات التجارة العالمية وانعكاساتها على تطور المبادلات التجارية الدولية في القطاع الزراعي ـ دراسة حالة بعض البلدان الناشئة(الهند والبرازيل)ـ** ،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتور الطور الثالث في العلوم التجارية ،2016 .

✓ **<u>المنظمات الدولية والقوانين:</u>**

– الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **قانون التوجيه العقاري**. الجريدة الرسمية رقم49، 1990، قانون رقم25–90، مؤرخ في 01 جمادى الأول 1411 الموافق لـ 18 نوفمبر 1990.

– المركز الوطني للمعلومات للجمهورية العراقية، **مادة معلوماتية عن الأمن الغذائي**، افريل 2009.

– مصالح الوزير الأول ،**البرنامج التكميلي لدعم النمو فترة (2005–2009)**،الجزائر ،أفريل 2005.

✓ **<u>المواقع:</u>**

–عنالموقع الالكتروني<u>www.mohamedrabeea.ne</u>

ثانيا: قائمة المراجع الأجنبية:

I. livres :

-Gujarity, D. (2012). **«ECONOMETRICS BY EXAMPLE»**.McDraw-hill, USA.

- RegisBourboynais, (2000), **«Manual Et exercicesCorrigés En econométrie »**, 3eme Edition, DUNOD, Paris.

--Godfrey, L, G, (1978), «Testing for higher order serial correlation in regression equation when the regression

Contain lagged dependant variable», econometrica, Vol, 46.

- Brown, R, L, Durbin&J, M, Evans, (1975), «**Techniques for Testing the constancy of Regression Relationship over time**», Journal of the Royal Statistical Society, Serial B, 37.

II. Revue, articles :

-Breusch, T, (1978), «**Testing for autocorrelation in dynamic linear models**», Australian Economie Papers, Vol, 17.

-Pesaran, M, Shin, Y, (1999), «An autoregressive distributed lag modelling approach to cointegration analysis», econometrics and economic Theory in the 20th Century: the ragnarFrisch Centennial Symposium, (March 3-5, 1995), pp18-31, doi: 10.1017/CCOL521633230.

- Pesran, M, Shin, Y&Smith, R, (2001), **«bounds testing approuches to the analysis of level relationships»**, journal of applied Economic, 16.

- Algérien, CNESRapports sur la conjoncture, économique et Sociale de L'Année 2001, Algéria, 2001

الملاحق

الملحق رقم (1): اختبار ديكي فولر الموسع مخرجاتEViews10:

UNIT ROOT TEST TABLE (PP)

At Level

		LHHI	LH	LVAG	LL	LIT
With Con...	t-Statistic	-0.7091	-4.4682	-6.2667	-2.1378	-0.3575
	Prob.	*0.8291*	*0.0014*	*0.0000*	*0.2322*	*0.9039*
		n0	***	***	n0	n0
With Con...	t-Statistic	-1.7220	-5.4372	-6.4839	-1.3327	-3.1589
	Prob.	*0.7154*	*0.0007*	*0.0000*	*0.8591*	*0.1123*
		n0	***	***	n0	n0
Without C...	t-Statistic	-1.0684	0.9018	-1.9328	1.6931	5.7842
	Prob.	*0.2512*	*0.8972*	*0.0522*	*0.9752*	*1.0000*
		n0	n0	*	n0	n0

At First Difference

		d(LHHI)	d(LH)	d(LVAG)	d(LL)	d(LIT)
With Con...	t-Statistic	-5.1035	-11.5689	-17.9618	-4.5185	-7.5957
	Prob.	*0.0003*	*0.0000*	*0.0001*	*0.0013*	*0.0000*
		***	***	***	***	***
With Con...	t-Statistic	-5.1025	-19.5333	-17.3082	-5.1218	-7.5068
	Prob.	*0.0016*	*0.0000*	*0.0000*	*0.0015*	*0.0000*
		***	***	***	***	***
Without C...	t-Statistic	-4.9835	-14.9189	-18.4428	-4.1937	-5.2837
	Prob.	*0.0000*	*0.0000*	*0.0000*	*0.0002*	*0.0000*
		***	***	***	***	***

الملحق رقم(2): إختبار الإستقرارية فليبس وبيرون مخرجات EVIEWS 10

UNIT ROOT TEST TABLE (ADF)

At Level

		LHHI	LH	LVAG	LL	LIT
With Con...	t-Statistic	-0.4647	-0.1745	-6.2094	-2.0618	-0.0035
	Prob.	*0.8844*	*0.9306*	*0.0000*	*0.2606*	*0.9505*
		n0	n0	***	n0	n0
With Con...	t-Statistic	-1.4634	-5.2757	-3.2063	-1.3327	-2.7835
	Prob.	*0.8190*	*0.0010*	*0.1043*	*0.8591*	*0.2151*
		n0	***	n0	n0	n0
Without C...	t-Statistic	-0.7592	1.0348	-0.5950	1.6931	3.4995
	Prob.	*0.3772*	*0.9165*	*0.4502*	*0.9752*	*0.9997*
		n0	n0	n0	n0	n0

At First Difference

		d(LHHI)	d(LH)	d(LVAG)	d(LL)	d(LIT)
With Con...	t-Statistic	-2.2064	-6.9696	-7.8120	-4.9051	-7.1176
	Prob.	*0.2090*	*0.0000*	*0.0000*	*0.0005*	*0.0000*
		n0	***	***	***	***
With Con...	t-Statistic	-2.6511	-7.1730	-4.0806	-5.4440	-7.0034
	Prob.	*0.2632*	*0.0000*	*0.0188*	*0.0008*	*0.0000*
		n0	***	**	***	***
Without C...	t-Statistic	-2.1371	-6.8896	-7.9736	-2.1547	-1.7171
	Prob.	*0.0338*	*0.0000*	*0.0000*	*0.0324*	*0.0812*
		**	***	***	**	*

الملحق رقم (3): إختبار درجة التأخير مخرجات EVIEWS 10

Dependent Variable: LHHI
Method: ARDL
Date: 05/12/22 Time: 12:02
Sample (adjusted): 1994 2019
Included observations: 26 after adjustments
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (4 lags, automatic): LH LVAG LIT
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 500
Selected Model: ARDL(4, 0, 3, 2)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LHHI(-1)	0.876678	0.206218	4.251219	0.0009
LHHI(-2)	-0.073461	0.279213	-0.263101	0.7966
LHHI(-3)	0.104000	0.192994	0.538875	0.5991
LHHI(-4)	-0.312561	0.124754	-2.505422	0.0263
LH	0.004835	0.028396	0.170274	0.8674
LVAG	-0.020837	0.021598	-0.964780	0.3523
LVAG(-1)	-0.114745	0.026386	-4.348727	0.0008
LVAG(-2)	0.003936	0.029189	0.134842	0.8948
LVAG(-3)	-0.049614	0.027305	-1.817041	0.0923
LIT	-0.537955	0.492153	-1.093065	0.2942
LIT(-1)	0.135822	0.657265	0.206647	0.8395
LIT(-2)	0.901985	0.564265	1.598512	0.1339
C	-2.344779	0.506185	-4.632256	0.0005

R-squared	0.976022	Mean dependent var	-1.321161
Adjusted R-squared	0.953889	S.D. dependent var	0.239280
S.E. of regression	0.051382	Akaike info criterion	-2.792215
Sum squared resid	0.034321	Schwarz criterion	-2.163167
Log likelihood	49.29880	Hannan-Quinn criter.	-2.611072
F-statistic	44.09744	Durbin-Watson stat	2.222464
Prob(F-statistic)	0.000000		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

الملحق رقم (4): اختبار الحدود مخرجات EVIEWS 10

F-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	4.836553	10%	2.37	3.2
k	3	5%	2.79	3.67
		2.5%	3.15	4.08
		1%	3.65	4.66

الملحق (5): تقدير العلاقة قصيرة المدى مخرجات EVIEWS 10

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(LHHI)
Selected Model: ARDL(4, 0, 3, 2)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 05/12/22 Time: 12:04
Sample: 1990 2019
Included observations: 26

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LHHI(-1))	0.282022	0.141142	1.998150	0.0671
D(LHHI(-2))	0.208561	0.127986	1.629560	0.1272
D(LHHI(-3))	0.312561	0.103611	3.016677	0.0099
D(LVAG)	-0.020837	0.015777	-1.320714	0.2094
D(LVAG(-1))	0.045678	0.028248	1.617023	0.1299
D(LVAG(-2))	0.049614	0.020800	2.385269	0.0330
D(LIT)	-0.537955	0.324120	-1.659743	0.1209
D(LIT(-1))	-0.901985	0.419874	-2.148228	0.0511
CointEq(-1)*	-0.405344	0.072080	-5.623488	0.0001

R-squared	0.876608	Mean dependent var	0.023761
Adjusted R-squared	0.818541	S.D. dependent var	0.105479
S.E. of regression	0.044932	Akaike info criterion	-3.099908
Sum squared resid	0.034321	Schwarz criterion	-2.664413
Log likelihood	49.29880	Hannan-Quinn criter.	-2.974501
Durbin-Watson stat	2.222464		

رقم الملحق (6): علاقة الطويل المدى مخرجات EVIEWS 10

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LH	0.011929	0.069560	0.171487	0.8665
LVAG	-0.447177	0.135367	-3.303450	0.0057
LIT	1.233153	0.241264	5.111212	0.0002
C	-5.784667	0.703130	-8.227024	0.0000

EC = LHHI - (0.0119*LH -0.4472*LVAG + 1.2332*LIT -5.7847)

رقم الملحق (7): إختبار التشخيص Breusch–godfrey مخرجات EVIEWS10

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.492616	Prob. F(2,11)	0.6239
Obs*R-squared	2.137299	Prob. Chi-Square(2)	0.3435

رقم الملحق (8): إختبار التشخيص breusch-Pagan-GOdfrey مخرجات **EVIEWS 10**

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	0.487767	Prob. F(12,13)	0.8882
Obs*R-squared	8.072011	Prob. Chi-Square(12)	0.7795
Scaled explained SS	1.385553	Prob. Chi-Square(12)	0.9999

رقم الملحق (9): إختبار التشخيص Ramsey's reset test **مخرجات EVIEWS 10**

Ramsey RESET Test
Equation: UNTITLED
Specification: LHHI LHHI(-1) LHHI(-2) LHHI(-3) LHHI(-4) LH LVAG LVAG(-1) LVAG(-2) LVAG(-3) LIT LIT(-1) LIT(-2) C
Omitted Variables: Squares of fitted values

	Value	df	Probability
t-statistic	1.602681	12	0.1350
F-statistic	2.568586	(1, 12)	0.1350
Likelihood ratio	5.042984	1	0.0247

رقم الملحق (10): اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات ARDL-ECM مخرجات EVIEWS 10